الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد عمومي وتسيير مؤسسات

محاولة تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم وفق منحنى فليبس

" حالة الجزائر 1970-2013"

إعداد الطالبة:

غومة ليلى

إشراف الأستاذ:

د. هشام لبزة

لجنة المناقشة

د.أحمد نصير	أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي	رئيساً
د.هشام لبزة	أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقررًا
د.أحمد بن أحمد	أستاذ محاضر بجامعة حمه لخضر الوادي	ممتحناً

الموسم الجامعي:2015/2014

إهداء

...إلى أمي الحبيبة حفظها الله

....إلى روح والدي تغمده الله برحمته الواسعة

..... إلى زوجي وأبنائي الأعـــــــزاء

.....إلى أخواتي وإخوتي الأعزاء..

.....إلى كل الأهل والأصدقاء

..... إلى كلِّ طالب علم

..... إلى كل الشرفاء والخيرين في هذا العالم

....إلى أرض البطولات وطني الغالي " الجزائر "

إلى كل هؤلاء :أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والعرفان

« ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي »

نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.

ونخص بالذكر من امتدت يداه في احتضان ما أنجزناه، مراجعة وتمحيصا وإشرافا الدكتور لبزة هشام.

كما أتقدم بوافر الشكر إلى الأساتذة المناقشين على نصائحهما وتوجيهاتهم القيمة.

ملخص:

سوف نركز في هذا البحث على الدراسة التي قام بها ألبان ويليام فليبس Phillips وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، وتقدير معادلة منحنى فليبس الذي يمثل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، باستخدام بيانات حول المعدلين في الجزائر خلال الفترة 1970- 2013 ، وتحديد أفضل فترة ينطبق عليها منحنى فليبس على واقع إقتصاد الجزائر، حيث يسمح المظهر الزمني لهذه البيانات بتتبع تطور معدلات البطالة والتضخم، لنتوصل إلى معرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم خلال هذه الفترة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، منحنى فليبس،الارتباط.

Summary

We will focus in this paper on the study carried out by the A. W. Phillips and applied to the Algerian economy, and estimate the Phillips curve equation that represents the relationship between the inflation rate and the unemployment rate by using the data on the two rates in Algeria during the period 1970- 2013, and determine the best period applies Phillips curve on the reality of the economy Algeria, where appearance schedule allows for this data to track the evolution of the unemployment and inflation rate, to come to knowledge of the nature of the relationship between them, during this period in the Algerian economy.

Key words: unemployment, inflation, Phelps, the link curve

الفهـــــــــــارس

فهرس المحتويات

العناوين **الصفحة**

إهداء

شكر

الملخص

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

قائمة الملاحق

المقـــــدمة العامة ..... أ – و

الفصل الأول: البطالة والتضخم إطلالة في المفاهيم الأساسية

تمهيد **08**

المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة **09**

المطلب الأول: ماهية البطالة **09**

الفرع الأول: تعريف البطالة **09**

الفرع الثاني: قياس البطالة **10**

الفرع الثالث: البطالة في النظرية الاقتصادية **11**

1- تفسير البطالة عند الكلاسيك **11**

2- النظرية النقدية **11**

3- تفسير البطالة عند كينز..... **12**

4- نظرية رأس المال البشري..... **12**

المطلب الثاني : أنواع وآثار البطالة **12**

الفرع الأول: أنواع البطالة..... **12**

1- البطالة الاحتكاكية..... **12**

2- البطالة الهيكلية..... **13**

3- البطالة الموسمية..... **13**

4- البطالة الدورية **13**

5- البطالة المقنعة **13**

6- البطالة الاختيارية..... **14**

7- البطالة الإجبارية **14**

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة..... **14**

1- الآثار الاقتصادية..... **14**

2- الآثار الاجتماعية والسياسية..... **14**

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأساليب علاجها..... **15**

الفرع الأول: أسباب البطالة 15
الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة..... 15
المبحث الثاني: التضخم في الفكر الاقتصادي..... 17
المطلب الأول: ماهية التضخم..... 17
الفرع الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه..... 17
1- تعريف التضخم..... 17
2- طريقة قياس التضخم..... 18
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم..... 18
1- النظرية الكلاسيكية..... 18
2- النظرية الكينزية..... 19
3- النظرية النقدية..... 20
4- نظرية ميزان المدفوعات..... 20
الفرع الثالث: أنواع التضخم..... 20
1- التضخم الطليق..... 20
2- التضخم المقيد (المكبوت)..... 20
3- التضخم الجامح..... 21
4- التضخم المتدرج أو الزاحف..... 21
5- التضخم المستورد..... 21
6- التضخم الرأسمالي..... 21
7- التضخم السلعي..... 21
المطلب الثاني: مظاهر التضخم ومؤشرات قياسه..... 21
الفرع الأول: مظاهر التضخم..... 22
الفرع الثاني: مؤشرات قياس التضخم 22
1- المخفض الضمني للناتج المحلي..... 22
2- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) 22
3- معامل الاستقرار النقدي 22
المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم وأساليب علاجه..... 23
الفرع الأول: أسباب التضخم..... 23
1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب..... 23
2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف..... 23
الفرع الثاني: آثار التضخم..... 24
الفرع الثالث: أساليب علاج التضخم..... 25
1- السياسة النقدية..... 25
2- السياسة المالية..... 25
المبحث الثالث: منحنى فليبس مقاربة نظرية..... 26
المطلب الأول: العلاقة الجدلية للبطالة و التضخم (منحنى فليبس)..... 26
الفرع الأول: منحنى فليبس في الأجل القصير..... 26
1- الخلفية التاريخية لعلاقة البطالة بالتضخم..... 26
2- تفسير منحنى فليبس البسيط 27

الفرع الثاني: العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم 29
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فليبس..... 31
المطلب الثالث: منحنى فليبس في الأجل الطويل 33
1- أثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل فليبس 33
1-1- نظرية التوقعات المتكيفة 33
1-2- نظرية التوقعات الرشيدة 33
2- **نظرية معدل البطالة الطبيعيNAIRU** 33
خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني: ديناميكية البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 – 2013

تمهيد 38
المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للبطالة والتضخم في الجزائر..... 39
المطلب الأول: تشخيص واقع البطالة في الجزائر..... 39
الفرع الأول: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر..... 39
1- أسباب البطالة في الجزائر..... 40
2- خصائص ومميزات البطالة في الجزائر..... 40
الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر..... 41
1- البطالة في مرحلة النفط (1970-1984)..... 41
2- البطالة والتأزم الاقتصادي..... 42
3- البطالة في فترة الانتعاش الاقتصادي..... 43
المطلب الثاني: تشخيص واقع التضخم في الجزائر..... 44
الفرع الأول:مظاهر وأسباب وآثار التضخم في الجزائر..... 44
1- مظاهر التضخم في الجزائر..... 44
1-1- فائض السيولة..... 44
1-2- الطلب الداخلي المتنامي..... 45
1-3- العرض الداخلي المتقلص..... 45
2- أسباب التضخم في الجزائر..... 45
2-1- ارتفاع الطلب..... 45
2-2- الزيادة في التكاليف الإنتاجية..... 46
3- أثار التضخم في الجزائر..... 46
الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر..... 47
1- الفترة (1990-1996)..... 47
2- الفترة (1994-1998)..... 48
3- الفترة (1998-2013) 48
المبحث الثاني: المدخل النظري للاقتصاد القياسي..... 50
المطلب الأول: النماذج الانحدارية..... 50
الفرع الأول: الانحدار الخطي البسيط 50
الفرع الثاني:نماذج الانحدار الغير خطي 51

1- نموذج كوب دوغلاس 51
2- نموذج كثير الحدود 51
المطلب الثاني: السلاسل الزمنية ودراسة الاستقرارية 52
الفرع الأول:مفهوم السلاسل الزمنية ومركباتها 52
الفرع الثاني: اختبار إستقرارية السلسلة 52
1- الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية 52
1-1- اختبار ديكي فولر(DF) 52
1-2- اختبار ديكي فولر البسيط 53
1-3- اختبار ديكي فولر المطور(ADF) 53
2- اختبار فليبس – بيرون..... 54
المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية للتكامل المتزامن 54
1- مفهوم التكامل المتزامن 54
2- خصائص درجة التكامل 55
3- شروط التكامل المتزامن 56
المبحث الثالث: تقدير العلاقة الإحصائية لمنحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013) 57
المطلب الأول: اقتراح نموذج لتقدير علاقة البطالة والتضخم (منحنى فليبس البسيط) 57
المطلب الثاني:دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة 60
الفرع الأول: تطبيق الجذر الأحادي على النموذج 60
1- اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة L cho 60
2- اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة L Inf 62
المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن بين البطالة والتضخم 63
1- دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات(Lcho) و(Linf) 64
2- اختبار ديكي- فولر ADF للبواقي z 64
3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة انجل وقر انجر(Engle ,Granger) 65
خلاصة الفصل 66
الخـاتمة 68
قائمة المراجع 74
الملاحق 85

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973-1984)	**41**
(02-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989–2000)	**43**
(03-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2013)	**44**
(04-2)	تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2006)	**45**
(05-2)	تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)	**46**
(06-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-1998)	**47**
(07-2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999- 2013)	**48**
(08-2)	قيم معياري Aic,Sc للنموذج 6 للسلسلة Lcho حسب قيمP	**60**
(09-2)	نتائج اختبار ADF للنماذج (4)،(5) للسلسلة LCho.	**61**
(10-2)	قيم معياري Aic,Sc للنموذج 6 للسلسلة Linf حسب قيم P	**62**
(11-2)	نتائج اختبار ADF للنماذج (4)،(5) للسلسلة Linf	**63**
(12-2)	ملخص نتائج اختبار ديكي– فولر ADF للبواقي z.	**64**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	إيضاح من هم العاطلون	**9**
(02-1)	معالم توضيح البطالة	**11**
(03-1)	سياسات مكافحة البطالة	**16**
(04-1)	وصف ظواهر التضخم	**18**
(05-1)	مراحل ارتفاع الأسعار	**20**
(06-1)	التضخم الناشئ عن زيادة الطلب	**23**
(07-1)	منحنى فليبس في الأجل القصير	**28**
(08-1)	السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدلات البطالة والتضخم	**30**
(09-1)	حلقة فليبس في الأجل القصير	**31**
(10-1)	منحنى فليبس في الأجل الطويل	**34**
(1-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973-1984)	**42**
(02-2)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001 –2013)	**44**
(03-2)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2013)	**48**
(04-2)	علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)	**58**
(05-2)	نتائج تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر الفترة (1970-2013)	**58**
(06-2)	تقدير نموذج السادس لاختبارADF على السلسلة Lcho	**61**
(07-2)	تقدير نموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة Linf	**62**
(08-2)	يوضح طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم	**64**
(09-2)	تقدير النموذج الديناميكي (ECM) للمتغيراتLinf, Lcho	**65**

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
01	يوضح تطور معدلات البطالة والتضخم (1970- 2013)	**85**
02	نتائج تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر الفترة (1990-2013)	**86**
03	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=1)	**87**
04	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=2)	**87**
05	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=3)	**87**
06	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة Linf، (P=1)	**88**
07	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسة Linf ، (P=2)	**88**
08	اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسة Linf ، (P=3)	**88**

المقـــدمـــــــــة

المقـدمة:

تنال مشكلتي البطالة والتضخم اهتماماً واسعاً على المستويين النظّري والتّطبيقي نظراً لما تحملانه من تطورات وتغيّرات هامة في البناء الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا السبب فهما يكتسيان أهمية بالغة من حيث اهتمام المفكرين الاقتصاديين على تعداد المدارس التي ينتمون إليها، وامتد الاهتمام إلى بعض المنظمات الدولية وإلى صنّاع القرار في مختلف الأجهزة والمؤسسات الحكومية محاولةً منهم لتفسير الخلل ومعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء هاتين الظاهرتين، حيث يعبّر معدّل البطالة المرتفع عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي ويعكس إلى حدٍ بعيد العديد من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية، كانتشار الفقر وتدني المداخل وغيرها من الآثار السلبية.

قد يكون أكثر سهولة أن يتعامل واضعوا السياسات مع البطالة إذا كان عليهم أن لا يبالوا بالتضخم ولسوء الحظّ، فإن التضخم عادةً ما يزداد عندما تقترب البطالة من حالة التوظّيف الكامل، ومهما يكن من أمر حول مدى خطورة الظّاهرتين، فإنّ التضخم غدا صفة عامة تطبع أغلبية اقتصاديات دول العالم وخاصةً الدول النّامية.

عانت الجزائر هي الأخرى ولتزال تعاني نسب مرتفعة للبطالة والتضخم، فالفترة السابقة لحدوث أزمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب بطالة لمستويات مقبولة، ولكن مع حلول سنة 1986 والهبوط الحاد لأسعار النفط الذي كشف عن هشاشة بنية الاقتصاد الجزائري؛ مباشرةً بعد هذه السنة بدأت معدّلات البطالة في الارتفاع نتيجةً لتراجع الاستثمارات، وأصبحت الدولة عاجزة عن خلق مناصب شغل، كما انعكس عن الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التسّعينيات مستويات جد مرتفعة لنسب البطالة، نتيجةً لتسريحات الجماعية للعمال قصد تقليص نفقات الدولة، وما زاد الطين بله هو تدهور الوضع الأمني والسياسي في بداية التسّعينيات من القرن العشرين التي أدت إلى تدهور الأوضاع، كما نجد أن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال، تطلبت ضخ أموالاً باهظةً لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض والإصدار النقدي الواسع بدون مقابل من الإنتاج والعملة الصعبة، أدى ذلك إلى ظهور ضغوط تضّخمية انعكست هذه الاختلالات جلياً على الاقتصاد الجزائري في شكل عجز متزايد للميزانية؛ وعلى الأفراد في شكل ارتفاع لمعدّلات البطالة والتهاب الأسعار، وانخفاض لمستويات المعيشة، تفوق مدارك كلّ المجهودات التنموية للدولة، بدأت الجزائر في تطبيق برامج تصحيحية منذ سنة 1994 بالتعاون مع المؤسسات التمويلية الدولية، وقبول إعادة جدولة ديونها وبعد سنة 2001 عرفت الجزائر انتعاشًا بفضل ارتفاع الأسعار النفطية فحققت تحسنًا ملحوظاً في مستويات النمو الاقتصادي، انعكس إيجابياً على انخفاض معدّلات البطالة لكن، بالمقابل كان هناك ارتفاع لمعدّلات التضخم.

إن التبعية المفرطة للنفط في تمويل الاستثمارات، وضعت الجزائر في موقع تواجه فيه تحديات اقتصادية كبيرة وهكذا أصبحت الحكومة في حيرةٍ من، أمرها أمام الإجراءات اللازمة لمواجهة الشرين (البطالة، التضخم)، وفي هذا الشأن فقد ظهرت العديد من الدراسات، وأهمها الدراسة التي قام بها ألبان وليام فليبس في المملكة المتحدة (1861-1957)، والتي أعطت تفسيرًا لمجرى التغير في الأجور النقدية والمستوى العام للأسعار لم يكن متوفرًا في النموذج الاقتصادي الكلي الكينزي.

وعليه سوف نركز في هذا البحث على الدراسة التي قام بها أبان وليام فليبس وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، وتقدير معادلة منحنى فليبس التي تمثل العلاقة بين معدّلي البطالة والتضخم باستخدام بيانات حول المعدّلين، في الجزائر خلال الفترة (1970-2013).

من خلال هذا السرد التاريخي البسيط لأهم النقاط الملفتة للانتباه لأهم مراحل تطور البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر، يمكن صياغة إشكالية الموضوع وهي كالأتي:

1. الإشكالية الرئيسية:

- **ما مدى تطابق منحنى فليبس مع واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013) ؟**

ويمكن أن نستشف على ضفاف هذا السؤال جملة من الأسئلة الجزئية منها:

- في ظل الظروف الراهنة، ما هي انعكاسات ظاهرة البطالة على الاقتصاد الجزائري ؟
- باعتبار أن ظاهرة التضخم تعبر عن حالة اختلال فما هو واقع الظاهرة على الاقتصاد الجزائري ؟
- هل هناك تبادل طويل الأجل بين ظّاهرتي البطالة والتضخم ؟
- هل هناك علاقة تكامل متزامن بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة ؟

2. فرضيات الدراسة:

ولمحاولة الإجابة على إشكالية البحث وكذا التساؤلات الفرعية تم فرض الفرضيات التالية:

- تمثل البطالة جزءاً غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع فهي ناتجة عن عدة أسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية، مخلفة عدة أثار سلبية كالتضخم، انتشار الفقر، سوء إعادة توزيع الدخل.
- تتميز الجزائر بارتفاع السيولة في اقتصادها الوطني وبالتالي وجود كتلة نقدية فائضة مقارنةً بالإنتاج.

- يتيح منحنى فليبس أمام صانعي السياسات إمكانية المفاضلة بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم بمعنى أنه في الأحوال التي يسود فيها التشغيل الكامل فإن معدّل التضخم يكون مرتفع والعكس في الفترة التي يسود فيها الاستقرار السعري تكون دائما مقترنة بمستوى مرتفع من البطالة.
- النموذج مستقر ومتكامل متزامن وبالتالي يمكن إجراء تنبؤات مستقبلية عليه.

3. أسباب اختيار البحث:

توجد عدة أسباب قادتنا إلى اختيار هذا الموضوع يمكن حصرها في:

- اعتبار بحثنا تمهيدًا يجعل من موضوع البطالة والتضخم نقطة انطلاق للعديد من الباحثين والمهتمين بالنظر أكثر في هذا المجال وأخذه بمجمل الجد أملاً منا لوجود حلولاً عاجلة؛
- لفت الانتباه للحالة التي تعيشها الدول النّامية، وخاصةً الوضعية المزرية التي تعيشها الجزائر؛
- تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من أخطر الظواهر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي ورفاهية المجتمع لذا فهما يحتاجان إلى دراسات تهتم بمعرفة وتحليل أسبابهما وأثارهما، ومن ثم احتوائهما أو التخفيف منهما وبالتالي تحقيق نمو واستقرار اقتصادي؛
- الرغبة في استخدام تقنيات وأدوات القياس الاقتصادي في تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر وتوضيح النتائج المترتبة عنها مما يسمح، باتخاذ القرارات المناسبة لرفع التشغيل من جهة والتقليص من معدّلات التضخم من جهةٍ أخرى.

4. أهداف البحث وأهميته:

تتجلى أهداف هذا البحث في محاولة ربط الدراسة النظرية بواقع الاقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق فهناك عدة أهداف من وراء هذه الدراسة نذكر منها:

- إبراز الإطار النّظري والمفاهيم الأساسية والآراء المختلفة لظاهرتي البطالة والتضخم وإسقاطها على واقع الجزائر؛
- إبراز مسار ظاهرتي البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر في فترة حاسمة (1970-2013)؛
- استخدام أدوات القياس الاقتصادي لدعم التحليل النظري لعلاقة البطالة بالتضخم، ومن ثم تجسيد الدراسة التطبيقية على أرض الواقع من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

أما أهمية البحث تتجلى في محاولة تحليل كل من واقع ظاهرتي البطالة والتضخم باعتبارهما من الأمور التي ينبغي إعطاءها أهمية نظراً لأثارهما السلبية الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، التي يعانيها الاقتصاد عامةً والمواطن

الجزائري خاصةً، كما يمكن أن يستمد أهميته أيضا من التطورات التي قد تحدث في المستقبل باعتبارهما حالة مرضية تعيق النمو والتنمية ومن ثم التنمية المستدامة.

5. الدراسات السابقة:

لا يمكن التعرض لكل الأعمال التي تناولت هذا الموضوع وإنما نذكر البعض منها:

الدراسة الأولى: يحيات مليكة، "**إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1970-2005)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، (2006-2007)، حيث تمحورت إشكالية هذه الأطروحة في:

إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) ؟ ، وتتلخص هذه الدراسة في ضرورة فهم البعد الجديد لأزمة الاقتصاد الرأسمالي، وسعيه لتصريف هذه الأزمة للدول النّامية، من بينها الجزائر وذلك لإتمام إدماجها في النظام الرأسمالي بما يتماشى، والتطوّرات والتحوّلات الهيكلية، وقد ركزت في دراستها على منحنى فليبس المدعم بالتوقعات لتفسير الأجل الطويل، خلصت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة منحنى فليبس في الحالة الجزائرية خلال (1970-2005)، عن وجود علاقة طردية بين ظاهرتي البطالة والتضخم وهذا عكس علاقة فليبس، وبالتالي لا تنطبق علاقة فليبس على اقتصاد الجزائر.

الدراسة الثانية: لعراف فايزة، سعودي نجوى، "**دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر(2003-2011)**" جامعة المسيلة،الجزائر،2011.

وتتبلور اشكالية الدراسة: هل يمكن للدولة بناءاً على دراسة فليبس كإستراتيجية تقليص معدل البطالة من خلال الزيادة في معدل التضخم إلى حدٍ معقول ويكون ذلك دافعاً للقيام بعمليات تنموية مستدامة وإلى أي مستوى يمكن أن يحدث ذلك ؟ اعتمدتا الباحثتين في دراستهما على نماذج الانحدار الغير الخطي البسيط في بناء النموذج، وكان من نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية غير خطية بين كل من معدّلي البطالة والتضخم، خلال الفترة محل الدراسة، ولاحظتا أن زيادة تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يصاحبه إنخفاض في معدل البطالة بمقدار 2,13 وحدة، وأن مرونة تجاوب معدل البطالة للتغيرات في معدل التضخم هي -0,44، ووجدتا أن الحد الأدنى الذي لا ينخفض دونه معدل البطالة في الجزائر مهما ارتفع معدل التضخم هو9% تقريبًا في الأجل القصير، وهو المعدل الذي يمكن أن تتخذه الحكومة هدفًا لها في استراتيجيتها لتحقيق التوازن واختيار السياسة المناسبة.

الدراسة الثالثة: للباحثة حمادي خديجة، "**علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية**"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، الجزائر، (2008-2009)، وتتمحور إشكالية الدراسة: ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر ؟

كما خلصت الباحثة إلى تطابق التحليل النظري مع الدراسة القياسية لحلقة أجر – سعر، نتيجة طابع التمويل التضخمي الذي ميز الاقتصاد الجزائري حيث كان أثر نمو الأجور على الأسعار كبيرا، بينت نتائج تقدير علاقة فليبس باستعمال معطيات جزائرية خلال الفترة (1970-2005)، فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي على جميع المستويات الاقتصادية، الإحصائية وكذا القياسية نتيجة الظروف الاقتصادية التي سادت تلك الفترة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة تشغيل اجتماعية، أما بالنسبة للنماذج التي تم فيها إدخال عامل التوقعات فقد بينت استمرار العلاقة في الأجل الطويل بين التضخم والبطالة في الجزائر طيلة فترة الدراسة على عكس فريدمان.

أما في دراستنا سنحاول تقدير علاقة منحنى فليبس في اقتصاد الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وهي فترة تختلف عن الدراسات السابقة، ونحلل مدى توافقها مع واقع الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير والطويل، والكشف عن شكل العلاقة القائمة بين الظاهرتين وعن القوى المسببة لها، وحصر أثارها السّلبية التي تمخضت عنها، ضف إلى ذلك التحقق من إمكانية وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيري البطالة والتضخم في الأجل الطويل ومن ثم التأكد من مدى صلاحية النموذج لإجراء تنبؤات مستقبلية عليه وهذا بغية التخفيض من معدلي البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

6. الإطار المكاني والزماني للبحث:

حددت الدراسة في إطارين زماني ومكاني ففي الإطار المكاني ارتأينا أن نخص هذه الدراسة بالاقتصاد الجزائري الذي عانى كثيراً من مشكلتي البطالة والتضخم، خلال الفترة (1970–2013) وهي التي تمثل الإطار الزماني ويعود اختيار هذه الفترة لعدة أسباب: وذلك بسبب ما توفر لدينا من معلومات، بالإضافة إلى تجنب تكرار بعض الدراسات، التي أجريت من قبل والتي تخص الجزائر بفترات زمنية أخرى هذا من جهة، ومحاولة وضع إضافة بسيطة للموضوع، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها من جهة أخرى.

7. المنهج المتبع في الدراسة:

اقتضت طبيعة البحث لدراسة وتحليل واقع ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، استخدام مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والرياضية والإحصائية.

أولاً المنهج التاريخي: استخدمنا في بحثنا المنهج التاريخي من أجل الوقوف على أهم المحطات التاريخية التي شهدها الاقتصاد الجزائري وهذا من أجل رصد أوضاع الاقتصاد، انطلاقاً من مؤشرات البطالة والتضخم باعتبارهما من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحدد الأداء الاقتصادي، كما اعتمدنا على أفكار أهم المدارس الاقتصادية لتفسير ظاهرتي البطالة والتضخم من الناحية النظرية.

ثانياً المنهج الوصفي التحليلي: في عرض وتحليل المادة العلمية للمشكلة، إذ أنه يعد من أنسب المناهج التي تعطي صورةً وصفيةً تحليلية لظاهرتين في اقتصاد الجزائري.

ثالثاً المنهج الإحصائي: اعتمدنا لدراسة المشكلة على مصادر مختلفة حيث استمدت بياناتها من بنك الجزائر والبنك الدولي بصفته المؤسسة المكلفة بتحضير قاعدة المعلومات حول الاقتصاد العالمي.

8. وسائل جمع المعلومات والبيانات:

استعملنا في دراستنا مجموعة من الوسائل النظرية والمتمثلة في المسح المكتبي لمختلف المراجع والكتب العلمية، المجلات، المقالات، الأطروحات.

ومجموعة من البرامج الإلكترونية كبرنامج EViews.

9. صعوبات الدراسة:

أي بحث في إنجازه لا يخلو من صعوبات أو مصادفة بعض العراقيل من بينها:

- تباين وتعارض الإحصائيات والبيانات الخاصة بالدراسة الصادرة من الهيئات المختلفة؛
- اختلاف الإحصائيات والبيانات مما شكل صعوبة في انتقاء المعلومة الأنسب؛
- تشعب الموضوع واتساعه مما أوجد صعوبة التحكم فيه.

10. محتوى الدراسة:

لدراسة الموضوع بصورة منهجية سنحاول تقسيم البحث إلى فصل نظري ويضم ثلاث مباحث، وفصل تطبيقي يضم ثلاثة مباحث أيضاً؛ بحيث تناولنا في الفصل الأول البطالة والتضخم إطلالة في المفاهيم الأساسية، سلطنا الضوء على أهم معالم ظاهرتي البطالة والتضخم، تناولنا أهم التعاريف، طريقة قياسها، تفسير الظاهرتين وفقاً للآراء المختلفة، أسبابهما وأثارهما، وأساليب علاجهما، وإلى العلاقة التي تربط بينهما وفقاً لمنحنى فليبس، أما الفصل الثاني فتناولنا فيه تشخيص وتحليل واقع ظاهرتي البطالة والتضخم ومراحل تطورهما في الاقتصاد الجزائري منذ 1970 إلى سنة 2013 باعتبارها أهم فترة في تاريخ الجزائر معتمدين على التحليل الاقتصادي للمعطيات والجداول والرسومات البيانية، وفقاً لأهم التطورات والتحولات التي شهدها الاقتصاد عبر تسلسل زمني بدايةً من المرحلة قبل أزمة النفط، مروراً لفترة أزمة النفط وأخيرا مرحلة الانتعاش، كما قمنا بتقدير العلاقة بين الظاهرتين باستعمال أدوات القياس الاقتصادي.

أما الخاتمة فقد توجت بخلاصة للدراسة متبوعة ببعض النتائج والتوصيات.

١ الفصل الأول

البطالة والتضخم إطلالة في المفاهيم الأساسية

تمهيد:

أصبحت البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، وتعبر الزيادة المفرطة في معدّلات البطالة عن تدهور الأداء الاقتصادي الكلي، ويعكس إلى حدٍ بعيدٍ المصاعب الاقتصادية والاجتماعية مثل انتشار الفقر وسوء توزيع الدخل فقد يكون أكثر سهولةً، أن يتعامل واضعوا السياسات الاقتصادية مع البطالة إذا كان عليهم أن لا يبالوا بالتضخم، ولسوء الحظّ فإن التضخم عادةً ما يزداد عندما تقترب البطالة من حالة التشغيل الكامل.

إن من بين أهم النتائج التي تمخضت عن التحليل الكينزي لما بعد الحرب العالمية الثانية، هو التركيز على التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية ونظراً إلى أن قيام النظّرية العامة لكينز، انطلقت من حالة الكساد والبطالة للفترة (1929-1933)، فإن معظم التحاليل لفترة ما قبل السّبعينيات من القرن الماضي؛ ركّزت على قضية البطالة والتشغيل بينما حدث في ظل مخططات مارشار لإعادة إعمار، أروبا الغربية أن ظهرت بوادر تضخم زاحف مع تراجع ملحوظ في معدلات البطالة.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى ظهور ما يسمى بمنحنى فليبس Phillips الذي ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الأطروحات الكنزية وفعاليتها في مواجهة التضخم والبطالة خلال فترة، ما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل صدمة البترول الأولى سنة 1974 وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، وفقاً لتسلسل تاريخي من خلال عرض؛ أهم تطورات منحنى فليبس وأفكار الاقتصاديين ودورهم في توسيع مجال تحليل هذا المنحنى ليأخذ مكانةً مهمةً في تحليل الاقتصاد الكلي، قبل أن يثبت فشله من قبل فريدمان زعيم المدرسة النقدية.

على ضوء ما سبق ولفهم علاقة البطالة بالتضخم أو ما يعرف بمنحنى فليبس ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالأتي:

- **المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة**
- **المبحث الثاني: التضخم في الفكر الاقتصادي**
- **المبحث الثالث: منحنى فليبس مقاربة نظرية**

المبحث الأول: الأسس النظرية للبطالة

تعتبر البطالة من أخطر المشاكل التي تواجه دول العالم باختلاف مستوياتها سواء كانت دول متقدمة أو نامية، وتكتسب هذه الخطورة من كونها تمثل جزءًا غير مستغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما أن للبطالة آثاراً سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدد استقرار الاقتصاديات وتعيق تطور ورفاه المجتمعات.

ولهذا السبب نجد أن مشكلة البطالة، قد استحوذت على جزء كبير من الدراسة واهتمام الاقتصاديين والباحثين سعيًا منهم لتخفيض من معدّلاتها، ومن ثم الرفاه والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى ضوء هذا العرض ولفهم مشكلة البطالة أكثر تطرقنا في هذا المبحث للأسس النظرية للبطالة، لنتعرف من خلاله على المفاهيم العامة للظاهرة وكيفية قياسها والنظريات المفسرة لها في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتناول أنواعها وآثارها، والمطلب الثالث أسبابها وحلولها.

المطلب الأول: ماهية البطالة

تعددت واختلفت التعاريف التي تطرقت للبطالة باختلاف تحليل الاقتصاديين لهذه الظّاهرة إلا أنها اتفقت في المعنى فكلها تصب في اتجاه واحد، كما أنه لتقدير خطورة هذه الظّاهرة في الاقتصاد، لابد من قياس حجمها.

الفرع الأول: تعريف البطالة

لقد تعددت تعاريف البطالة نذكر منها:

التعريف الأول: تعرف منظمة العمل الدولية (ILO) البطالة على أنها "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".[1]

ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب، والشكل التالي يبين العاطلون عن العمل:

الشكل رقم (1 – 1): إيضاح من هم العاطلون

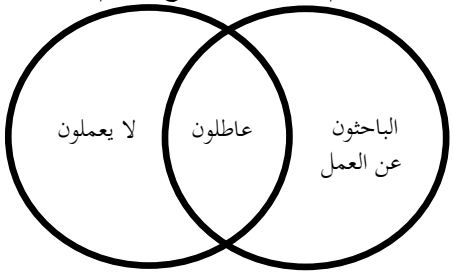

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص: 30.

[1] مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص: 183.

التعريف الثاني: هو التعطل أو الانقطاع الإجباري أو الإرادي لعدد معين من أفراد القوة العاملة برغم القدرة والرغبة في العمل.[1]

وبناءًا على التعاريف السابقة للبطالة نقول عن الفرد بأنه " بطالاً " إذا توفرت فيه ثلاث مميزات وهي:[2]

أن يكون: الفرد دون عمل، باحثاً وقادراً على العمل وراغب فيه عند الأجر السائد.

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف شامل للبطالة: " هم الأشخاص القادرين والراغبين في العمل والباحثين عنه لكن عاجزين على العثور عن العمل ".

الفرع الثاني: قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فإنه من الضروري قياسها وعادةً ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية عند مدة زمنية معينة باستخدام المعادلة التالية:[3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{القوة العاملة(العاملون+ العاطلون عن العمل)}} \times 100 \quad \text{.....(1-1)}$$

حيث يقصد بـ:

- العاملين: كل من له عمل (يشتغل).
- العاطلون: هم الأفراد القادرون على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم.

ويستبعد من القوة العاملة:

- الأفراد دون سن معينة: هم الأفراد الذين دون سن العمل القانوني وهو 15-16 سنة فما دون؛
- الأفراد فوق سن معينة: هي سن التقاعد أو المعاش وهو 65 سنة فما فوق؛
- الأفراد من فئات معينة: المرضى، التلاميذ، طلاب الجامعات، ربات البيوت، الأفراد الذين لا يبحثون ولا يرغبون في العمل.[4]

على الرغم من بساطة حساب معدل البطالة، غير أن تحديد هذا المعدل يصبح مشكلة عند التطبيق العملي فهناك عدة صعوبات نذكر منها:[5]

- عدم توفر المعلومات الكافية والإحصائيات الدقيقة؛
- لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورةً واضحةً عن البطالة في القطاعات المختلفة، الأعمار، الجنس؛
- يوجد عدد من الأفراد يسجلون أنفسهم في أكثر من مكتب توظيف وبذلك يحسبون أكثر من مرة.

---

[1] خالد واصف، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1، 1999، ص: 265.

[2] برينية واسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1، 1989، ص: 313.

[3] مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1، 1999، ص: 328.

[4] علي عبد الوهاب أب نجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 12.

[5] نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2007، ص: 245.

والشكل التالي يبين معالم توضيح البطالة:

الشكل رقم (1 – 2): معالم توضيح البطالة

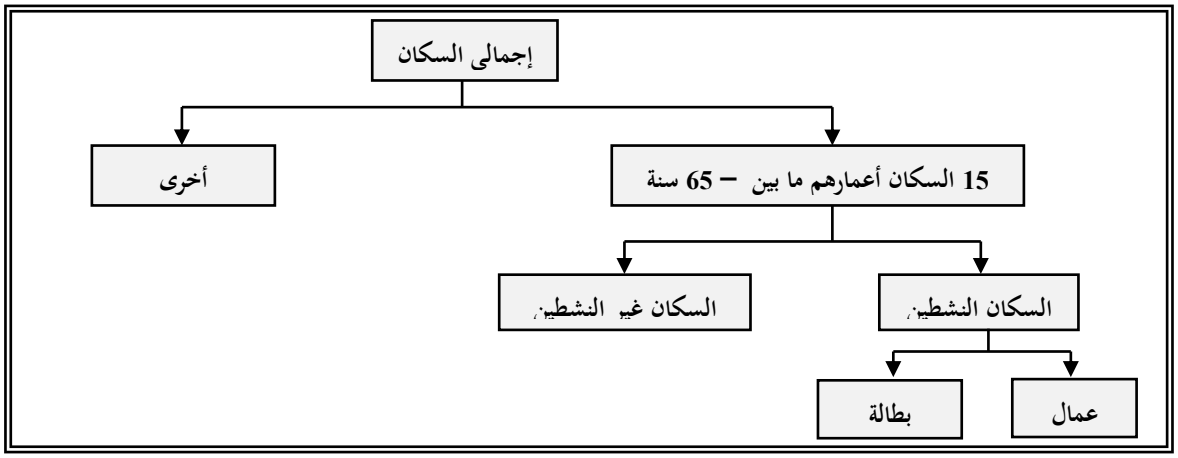

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على المعلومات السابقة.

الفرع الثالث: البطالة في النظرية الاقتصادية

هناك العديد من النظريات التقليدية منها والحديثة التي تناولت ظاهرة البطالة بشيء من الدقة والتفصيل منها:

1- تفسير البطالة عند الكلاسيك: يرتكز الاقتصاديون الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية، وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي، كما يؤمن الكلاسيك بالتشغيل التام*، وبمبدأ التوازن العام بمعنى أن" كل عرض يخلق طلب موازي له"، قانون المنافذ لجون مينارد ساي.[1]

فالبطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب نتيجةً لانخفاض معدّلات الأرباح، ويرجع هذا لارتفاع الأجور، وفي حالة وجودها فإن آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة، وإذا وجدت فهي اختّيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجوراً منخفضة.

2- النظرية النقدية: يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومجابهة ظّاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد ومن بينها البطالة.[2]

---

* يعني اختفاء البطالة تمامًا، لكن ذلك غير صحيح فهناك دومًا قدر من البطالة يسود في الاقتصاد في أي فترة، وهو القدر الذي ينجم عن البطالة الاحتكاكية والهيكلية.

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر–**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص: 20.

[2] احمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر(1973-2008)**، مداخلة بعنوان دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، أيام 15، 16 نوفمبر، 2011، ص: 6.

3- تفسير البطالة عند كينز: يختلف تفسير كينز* لمشكلة البطالة وما ينتج عنها من اختلال توازن الاقتصاد الرأسمالي عن تفسيرات الاقتصاديين الكلاسيك إلى حد كبير وذلك من وجهتين، من ناحية الطلب الفعال، ومن ناحية الأجور.

3-1- من ناحية الطلب الفعال: يتحدد مستوى العمالة عند كينز بتلاقي العرض والطلب الكلي، هذا التلاقي يحقق التوازن الذي يحدد مستوى الناتج والدخل، وليس شرطًا أن يكون التوازن عند مستوى العمالة الكاملة، فقد يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من مستوى التشغيل الكامل.[1]

3-2- من ناحية الأجور: يرتبط مفهوم البطالة عند كينز بانخفاض مستوى الطلب الكلي، إذ يفترض كينز في نظريته العامة أن العمال يرفضون أي تخفيض في أجورهم النقدية من أجل رفع مستوى الاستخدام، في حين لا يعترضون على انخفاض أجورهم الحقيقية عند ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

4- نظرية رأس المال البشري: تعتبر من النظريات الحديثة من مؤسسيها" **Beker.Shult**" خلال سنة 1964 وكانت الانطلاقة من الأبحاث التي درست أسباب النمو القوي، فرأس المال البشري، يشير إلى مجموع المعارف والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العامل لدى فرد أو جماعة عمل معينة،[3] كما وضح" شولتز"أهمية رأس المال البشري والتي قد تفوق أهمية رأس المال المادي في رفع معدلات أسرع للنمو.[4]

المطلب الثاني: أنواع وآثار البطالة

إن التمييز بين أنواع البطالة له أهمية بالغة بحيث يساعد على اكتشاف أسباب وجودها ومن ثم اختيار الآلية المناسبة لمعالجتها، ومن ثم التخفيف من آثارها السلبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية**.

الفرع الأول: أنواع البطالة

للبطالة أنواع عديدة نذكر منها:

1- البطالة الاحتكاكية: تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن وظيفة مناسبة لأول مرة، أو يبحثون عن وظيفة أفضل من سابقتها في الوقت الذي توجد فيه وظائف تناسب خبراتهم وأعمالهم

* **جون مينارد كينز**، (1883-1964)، صاحب كتاب النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة، في سنة 1963.

[1] محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 238.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي–**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص: 337 ،338.

[3] الجيلاني شرفي، **دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، (2006–2007)، ص ص: 20، 21.

[4] راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، (2000- 2001)، ص: 64.

** يلخصها العالم "**كالدور**"في أربعة نقاط سماها بالمربع السحري لـ **Kaldor** وهي البحث عن النمو الاقتصادي، البحث عن التشغيل الكامل، البحث عن التوازن الداخلي، التحكم في التضخم.

ومهاراتهم، إلا أنهم لم يلتحقوا بها بسبب عدم معرفتهم بأماكن وجودها،[1] الأمر الذي يؤكد عليه عدد من الاقتصاديين بضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.[2] وتتوقف فترة الانتظار على عدة عوامل منها:[3]

- معدل الأجر المقبول الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه؛
- درجة الاستقرار الاقتصادي للدولة؛
- مدى تقلب الاقتصاد بين فترات الرواج والكساد.

2- البطالة الهيكلية: تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة التعطل الذي يصيب جانب من القوة العاملة بسبب التطورات التي تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني في طبيعة ونوع العمالة المتوفرة،[4] فهذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث نتيجة لظهور طلب على نوعيات معينة من المهارات التي تلزم لإنتاج سلع معينة.[5]

3- البطالة الموسمية: وهي البطالة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والمناخية، وتحدث بين عمال المهن حيث تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعداد كبيرة من العمال، وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعى تسريح العمال،[6] أي هي الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب على على سلع معينة غير مواسم ازدهارها.[7]

4- البطالة الدورية: هي البطالة المرتبطة بالدورات الاقتصادية حيث تزداد البطالة في فترات الركود والكساد ويتم تفسير أسبابها استنادًا إلى انخفاض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد، وتنخفض البطالة في حالة الانتعاش حيث يزداد الاستخدام،[8] لهذا يسمى هذا النوع من البطالة بالبطالة العابرة.[9]

5- البطالة المقنعة: تعرف على أنها الحالة التي يصل فيها الإنتاج الحدي للعمال إلى الصفر أو يأخذ قيم سالبة، أي أنه إذا تم تشغيل إضافي للعمال، سوف يكونون في بطالة مقنعة لأنهم لن يضيفوا شيئا للناتج الكلي.[10]

---

[1] طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004، ص: 156.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل– التجربة الجزائرية –**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 235.

[3] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 221.

[4] حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 3، 1999، ص: 269.

[5] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997، ص: 30.

[6] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص: 301.

[7] حسن أبو زيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000، ص: 148.

[8] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 335.

[9] حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة 3، 2005، ص: 257.

[10] أيوب أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2014، ص: 164.

6- البطالة الاختيارية: وفيها يتعطل الفرد بمحض إرادته واختياره برغم قدرته على العمل، وذلك أملاً في الحصول على وظيفة أفضل أي دخل أكبر أو وظيفة تتناسب مع مستوى تعليمه وتدريبه.[1]

7- البطالة الإجبارية: تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند الأجر السائد لكنه لا يجده (العمل)، حيث يبقى مجبرًا على التعطل من غير إرادته واختياره.[2]

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن ظاهرة البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر الغير المرغوب فيها في أي مجتمع حيث ينجم عن ظّاهرة البطالة العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

1- الآثار الاقتصادية:

هناك العديد من الآثار نذكر منها:

- انخفاض مستوى الناتج والدخل الوطني حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا بدوره يؤدي إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع ونقص في الناتج والدخل.[3]
- هناك خسارة تترتب على بطالة العمالة المهرة ومتوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدرجي لمهاراتهم وخبراتهم، فمن المعروف أن المهارة والخبرة تنمو مع الزمن.[4]
- ضياع حقيقي للموارد الاقتصادية فهي تعني فقدان حقيقي للسلع والخدمات التي من الممكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين.[5]
- هناك بعض الحكومات تمنح المتعطلين تعويضا في شكّل إعانات نقدية وعينية، هذا يعني أن الدولة تتحمل عبئ كبير وهذا يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع البطالة تؤدي إلى انخفاض الدخول الذي يؤدي إلى انخفاض إيرادات الحكومة من الضرائب.[6]

2- الآثار الاجتماعية والسياسية:

- إن العاطلين عن العمل يجدون أنفسهم أمام تعاطي المخدرات والانحراف.
- اضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 301.

[2] محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص: 257.

[3] احمد رضوان نعمة الله، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 274.

[4] عبد الرحمان يسري احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2، 2004، ص: 306.

[5] حمدي احمد العناني، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، طبعة 1، 1995، ص: 91.

[6] عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 274.

المطلب الثالث: أسباب البطالة وأساليب علاجها

تعاني جميع المجتمعات من مشكل البطالة الذي يدق ناقوس الخطر ويهدد اقتصاديات الدول، وتعود مشكلة البطالة إلى العديد من الأسباب لذا تعمل الحكومة جاهدة للتشخيص السليم لأسباب البطالة ومن ثم تحديد سياسات ووسائل العلاج الناجعة.

الفرع الأول: أسباب البطالة

تختلف أسباب البطالة من مجتمع لآخر، وحتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأسباب التي تشهدها مختلف البلدان عامة:[1]

- النمو السكاني: الذي يعتبر من الأسباب الاجتماعية التي تنتج عنها البطالة فازدياد معدل النمو السكاني ينجم عنه نمو قوة عمل بمعدل أكبر من فرص خلق مناصب جديدة.
- التقدم التكنولوجي: الذي يعد العامل الأساسي في انتشار البطالة (البطالة الهيكلية) وهذا بسبب الاعتماد الكبير على الآلات التي حلت محل الإنسان.
- ارتفاع الأجور: حيث أن ارتفاع الأجور يقلل من أرباح رب العمل، فيضطر إلى خفض عدد العاملين وتسريحهم.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذ لم يؤدي الإنتاج إلى الربح الكافي الذي يلبي طموحاتهم.[2]
- قصور جانب الطلب على استيعاب اليد العاملة.[3]

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لعلاج مشكلة البطالة

إن المدخل الأساسي لعلاج مشكلة البطالة في أي مجتمع يتوقف على التشخيص الجيد لأسباب ونوع المشكلة، ومن ثم تحديد وسائل وأساليب علاجها بدقة، ومن أبرز هذه الأساليب نذكر:

- إذا كانت بطالة موسمية: فإنه يمكن علاجها من خلال تدريب العاملين عن أعمال أخرى يمارسونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للعمل الذي يشتغلون فيه.
- خفض تكلفة العمل فانخفاض الأجور يمكن أن يسهم في تخفيض تكاليف الإنتاج وخفض الأسعار بغرض تشجيع رجال الأعمال والمؤسسات لتوظيف المزيد من العمال.[4]

---

[1] شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2011– 2012)، ص ص: 59، 60.

[2] رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013، ص: 31.

[3] إبراهيم القصاب، **المنبر الديمقراطي التقدمي**، البحرين، 2007/03/05 www.almenber.com/articles.asp

[4] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص: 433.

- تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة من بنوك التنمية لإقامة المشروعات الصغيرة.[1]

كما أن هناك سياسات وبرامج لمعالجة مشكلة البطالة، يمكننا توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1 – 3): سياسات مكافحة البطالة

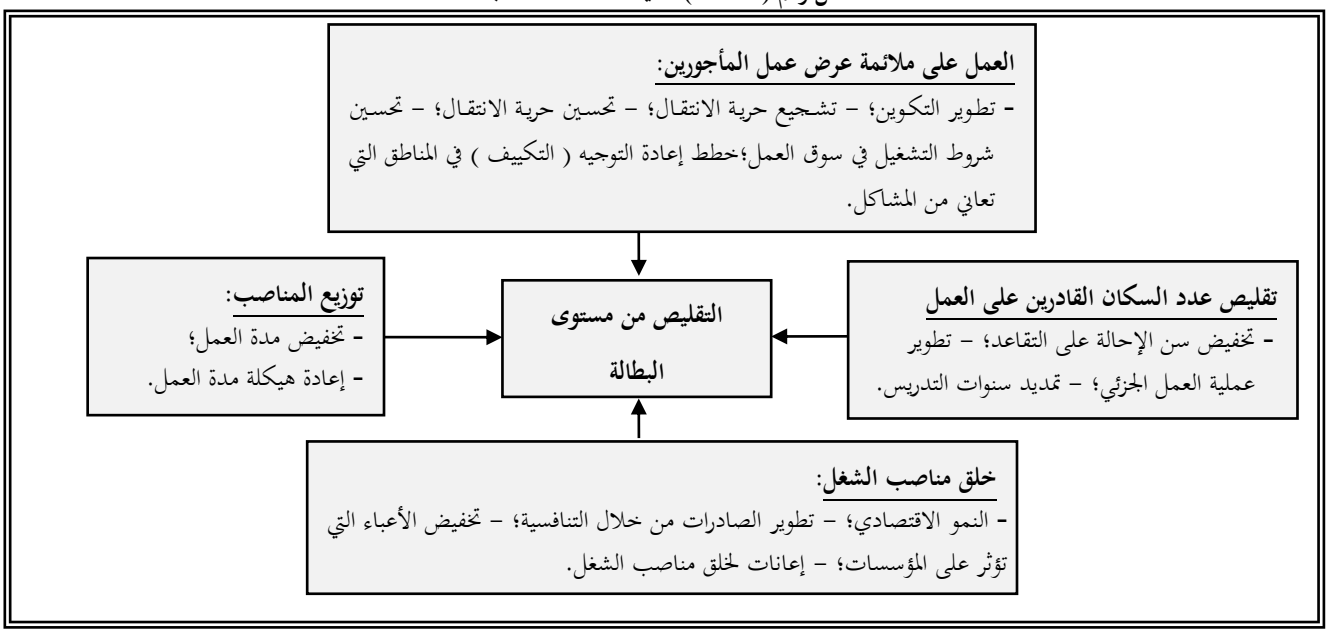

المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج 2، دار الغرب للنشر والتوزيع، دون مكان، طبعة 2، بدون سنة نشر، ص: 445.

[1] أحمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب–دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد–**، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص: 131.

المبحث الثاني: التضخم في الفكر الاقتصادي

تمثل ظّاهرة التضخم إحدى أهم الظواهر الاقتصادية نظرا لما تخلفه من انعكاسات سلبية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهي وإن استمدت جذورها من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، فإنها أصبحت صفة ملازمة لمعظم اقتصاديات الدول النّامية، حيث تقف هذه البلدان شبه عاجزة للقضاء عن هذه الظّاهرة، وعليه فقد سيطرت مشكلة التضخم على اهتمام المفكرين الاقتصاديين باختلاف تياراتهم الفكرية فعكفوا على دراسة وتحليل هذه الظاهرة بغية إيجاد علاج لها، والتقليل من أثارها الضارة للاقتصاد الوطني.

انطلاقًا مما سبق وبهدف الإحاطة بمعالم هذه الظّاهرة سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم، النظريات المفسرة أنواع التضخم في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني نتعرض لمؤشرات قياسه، أسبابه وأثاره، علاجه.

المطلب الأول: ماهية التضخم

بالرغم من الاهتمام المتزايد بدراسة ظّاهرة التضخم وتعدد الدراسات والأبحاث المتعلقة بمضمونها، وأساليب علاجها إلا أنها تبقى ظّاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة.

الفرع الأول: تعريف التضخم وطريقة قياسه

تعددت التعاريف التي تناولت التضخم وهذا باختلاف وجهات نظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين وفي مايلي نذكر أهم تعاريف التضخم وكيفية قياسه.

1- تعريف التضخم:

التعريف الأول: حسب بيجو :" تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المحققة بواسطة عناصر الإنتاج.[1] "

التعريف الثاني: " الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار نتيجة للانخفاض المستمر في قيمة النقود.[2]

التعريف الثالث: يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عن ما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[3]

لكن التعاريف الأكثر شيوعاً ربطت التضخم بالارتفاعات المستمرة بالمستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.[4]

---

[1] بلعزوز بن علي،" **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، طبعة1، 2006، ص:141.

[2] Gail Makinen , **inflation : causes, costs,and current, states, reporter for congress**, the library of congress, 2003, p:01.

[3] عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1999 ، ص:145.

[4] إسماعيل هاشم محمد، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص: 202.

كما يستعمل مصطلح التضخم لوصف العديد من الظواهر نذكر أهمها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 – 4): وصف ظواهر التضخم

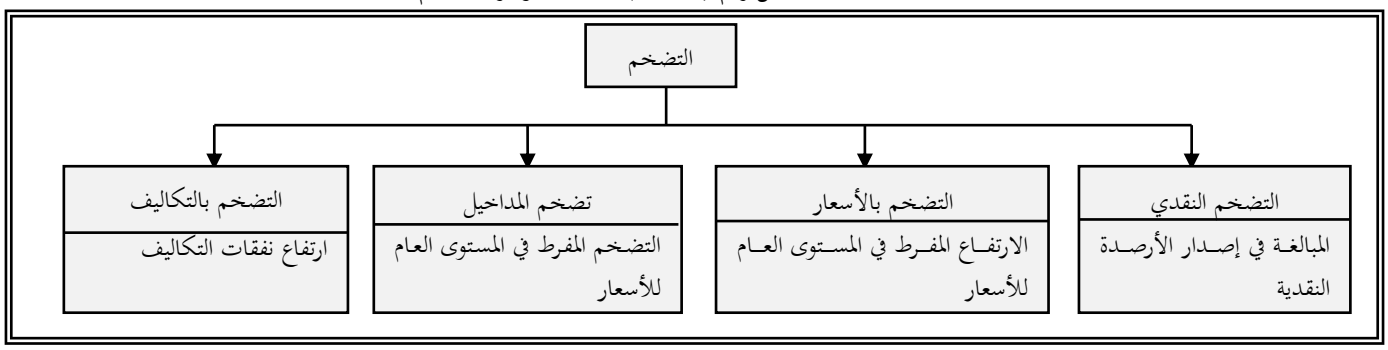

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على التعاريف والمعلومات السابقة

والشيء الملفت للانتباه هو إمكانية حدوث ظاهرة من الظّواهر بمفردها، دون أن تحدث كل الظّواهر مجتمعة، وهذا ما يزيد من إشكالية إيجاد مفهوم واحد لظاهرة التضخم.[1]

التعريف الشامل: من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التضخم هو: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، والناجم عن فائض الطلب عن العرض، أي زيادة الدخل النقدي أكبر من الزيادة في كمية الإنتاج.

2- طريقة قياس التضخم:

ويحسب معدل التضخم وفقا لمعادلة التالية:[2]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة ما)} - \text{المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)}}{\text{المستوى العام للأسعار (في سنة سابقة)}} \times 100 \quad \text{.....(2-1)}$$

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تحتل ظّاهرة التضخم مكانة متميزة في الفكر الاقتصادي، باختلاف مذاهبه واتجاهاته لذا تعددت النّظريات المفسرة للظاهرة، وفي مايلي نذكر أهم هذه النظّريات:

1- النظرية الكلاسيكية: يرجع الاقتصاديون الكلاسيك التضخم النقدي إلى ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرًا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود،[3] وتعرض هذه النظرية في صورتين[4]: الأولى هي صورة المبادلات التي صاغها " ارفنج فيشر " وقد وجهت اهتمامها ناحية عرض النقود، والثانية هي صورة الأرصدة النقدية التي صاغها " الفريد

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984، ص: 217.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10، 2009، ص:249.

[3] هلال عبد السلام، **دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، (2006-2007)، ص: 68.

[4] صغيري فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007–2008)، ص ص: 20 ،21.

مارشال " ثم " بيجو " وتسمى بمدرسة كامبردج واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتسابها أو عند إنفاقها، وتكون وفقًا للصيغ التالية:

- صورة المبادلات (معادلة فيشر):

ترجع هذه النظرية التضخم إلى زيادة كمية النقود مستخدمة في ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل:[1]

$$M \times V = P \times T \text{.....(3-1)}$$

حيث تمثل: M كمية النقود، Vسرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار،T حجم المعاملات الذي يعبر عن مستوى الإنتاج الكلي المادي.

- صورة الأرصدة النقدية (معادلة كامبردج):

ترتكز هذه الصورة إلى ا لطلب على النقود باعتبارها طلبا على الرصيد النقدي ويصاغ في المعادلة التالية:

$$P = \frac{Y}{M \times K} \text{.....(4-1)}$$

حيث تمثل: P مستوي الأسعار،Y الدخل الوطني، M عرض النقود،K النسبة المعينة من الدخل الحقيقي للأفراد اللذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود.

2- النظرية الكينزية: رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود سعر الفائدة، الادخار، الاستثمار وقانون ساي،[2] وقد فسرت هذه النظرية التضخم من خلال العلاقة بين الطلب والعرض الكلي واعتبر التضخم سببه الزيادة في حجم الطلب الكلي عن العرض الكلي، فرفع الأسعار هو الوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الاختلال ينعكس في صورة فجوة تضخمية*، عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل**[3] أما في الحالة التي يكون فيها الوضع الاقتصادي دون مستوى التشغيل الكامل لموارده فإن الزيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة في حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبذلك يزيد الدخل الحقيقي إلا أن زيادة الطلب المتتالية تؤدي تدريجيا إلى زيادة كلفة الإنتاج مما ينعكس ذلك على زيادة الأسعار.[4]

---

[1] رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي–مقدمة رياضية–**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 195.

[2] صبحي تادرس قرصية، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص ص:233، 237 .

* هو ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري، الاستهلاكي، أو الطلب الكلي على الناتج الوطني (العرض الكلي)، عند مستوى الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار.

** وهي الحالة التي يصل فيها الاقتصاد إلى توظيف كل عوامل الإنتاج فأي زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، نظرا لثبات الناتج الوطني الحقيقي.

[3] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 394.

[4] ناظم محمد نوري الشمري، **نفس المرجع أعلاه**، ص:395.

3- النظرية النقدية: يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولقد رفض كذلك، وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل.[1]

4- نظرية ميزان المدفوعات: بعد الدمار الذي أصاب ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى، عرفت أزمات تضخمية نتجت عن ميزان المدفوعات وتغير في معدل الصرف وقد أظهرت هذه النظّرية فعاليتها في حالات العجز في ميزان المدفوعات أو المديونية، والشكل التالي يوضح المراحل التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[2]

الشكل رقم (1 – 5): مراحل ارتفاع الأسعار

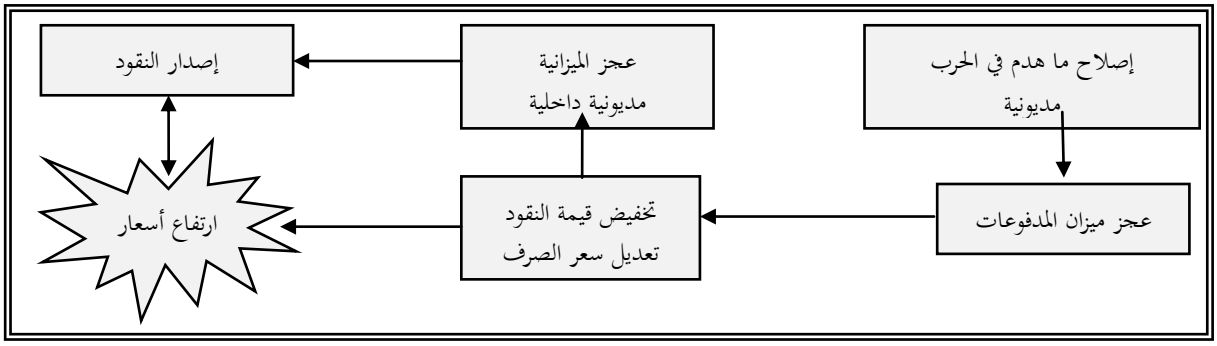

Source:melfarb Célia, " Libéralisme et Huperinflation" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107.

الفرع الثالث: أنواع التضخم

هنالك أنواع وأشكال متعددة للتضخم نذكر منها:

1- التضخم الطليق: فهو يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي حد،[3] يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع واضح في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى دون تدخل الدولة للحد من هذه الارتفاعات أو التأثير فيها[4]، حيث يظهر أولاً بصورة مباشرة على شكل ارتفاع في الأسعار، لينتقل أثره إلى الارتفاع في الأجور وغيرها من النفقات وهكذا ترتفع الدخول عموما.[5]

2- التضخم المقيد (المكبوت): يتجلى هذا النوع من التضخم بالتدخل من قبل السلطات الحكومية فتحدد الدولة بإجراءاتها المختلفة التشريعية والإدارية المستويات العليا للأسعار، وإن الدولة بتدخلها لا تقصد القضاء عليه، وإنما تهدف لمنع استمرار ارتفاع الأسعار.[6]

---

[1] أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية خلال الفترة(1990–2003)**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر،(2005-2006)، ص: 45.

[2] Himelfarb Célia, " **Libéralisme et Huperinflation**" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992), P: 107.

[3] مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية– النظرية النقدية–**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص:180.

[4] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 2006، ص: 57.

[5] مجدي عبد الفاتح سليمان، **علاج التضخم الركودي في الاقتصاد الإسلامي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص: 40.

[6] غازي حسين عناية، **مرجع سبق ذكره**، ص:58.

3- التضخم الجامح: وهو الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود ، فإذا استمر ذلك فإنه يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية،[1] لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضرراً على الاقتصاد الوطني يصعب على السلطات التحكم فيه؛[2] غير أن الرأسماليين أصحاب المشروعات الصناعية الكبرى والمضاربين يحققون أرباحًا طائلة، وراء هذا النوع من التضخم وهو لا يتحقق في التاريخ إلا مرات قليلة.[3]

4- التضخم المتدرج أو الزاحف: والذي يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار، ولكن بشكلٍ مستمر.[4]

5- التضخم المستورد: وهو التضخم الذي يحدث نتيجة للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يتم استيراد جزء من التضخم الذي يكون داخل الدولة المصدرة عبر قناة الواردات وينعكس ذلك على أسعار هذه السلع المستوردة.[5] المستوردة.[5] ويمكن قياس التضخم المستورد وفق المعادلة التالية:[6]

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}\left(\text{الاستيراد}\right)\text{ بالأسعار الجارية } \mathbf{X} \text{ معدل التضخم المحلي}}{\text{الطلب الكلي}\left(\text{الانفاق الوطني}\right)\text{ بالأسعار الجارية}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}1)$$

6- التضخم الرأسمالي: يحصل هذا التضخم في قطاع الصناعات الاستثمارية، ويكون نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وبتالي تتحقق أرباح كبيرة لدى منتجي الصناعات الاستثمارية.[7]

7- التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح تقديرية عالية.[8]

المطلب الثاني: مظاهر التضخم ومؤشرات قياسه

تعرف أنواع التضخم درجات مختلفة من الخطورة، تظهر جليا في الاقتصاد من خلال العديد من المظاهر وتقاس الظاهرة بالاعتماد على مؤشرات مهمة.

---

[1] بلجيلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من شركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، (2009- 2010)، ص ص: 136، 137.

[2] عبد الناصر العبادي، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000، ص: 136.

[3] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 89.

[4] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2004، ص: 449.

[5] بلجيلية سمية، **مرجع سبق ذكره**، ص: 137.

[6] أزاد أحمد سعدون الدوسكي، وآخرون، **أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة(2003- 2010)-تحليل و قياس–**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، المجلد 07، العدد 23، 2011، ص: 102.

[7] وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2011، ص: 39.

[8] أحمد زهير شامية،" **النقود والمصارف**، " دار زهران للنشر، الأردن، 1993، ص: 365.

الفرع الأول: مظاهر التضخم

من بين الدلالات الاقتصادية التي تبين أن الاقتصاد في حالة تضخمية ما يلي:[1]

- ارتفاع العام والمتواصل في مستوى الأسعار أي انخفاض القدرة الشرائية للعملة؛
- ارتفاع أسعار الذهب بسبب ضعف الثقة في العملة باعتبار أن الذهب أفضل مستودع للقيمة؛
- ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية بسبب زيادة الطلب عليها؛
- ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية نتيجة زيادة الطلب عليها لأن الاحتفاظ بالنقود يفقد من قيمتها.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس التضخم

هناك عدة مؤشرات لتوضيح حركة التغير في الأسعار وبالتالي قياس التضخم نذكر منها:[2]

1- المخفض الضمني للناتج المحلي: ويتم حسابه بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار سنة الأساس (بالأسعار الثابتة).

ويمكن القول أنه كلما كان الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي موجبا أو سالبا أو أقرب إلى الصفر فإن ذلك يدل على الاستقرار الاقتصادي، وأما إذا ابتعدت عن الصفر(الموجبة) فإن ذلك يدل على الارتفاع في المستوى العام للأسعار والعكس بالنسبة للقيمة السالبة.

2- الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك): يعتبر هذا المقياس من أكثر مقاييس التضخم شيوعا فهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليها سواء سلعة أو خدمة كما يعكس هذا المؤشر التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، فهناك علاقة عكسية بين أسعار السلع والخدمات وقيمة النقود.

3- معامل الاستقرار النقدي: وينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي نرى أن الزّيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي، تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم، نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات،ويعبر عن معامل الاستقرار النقدي بالمعادلة التالية:[3]

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{.....(6-1)}$$

حيث تمثل: B معامل الاستقرار،$\Delta M/M$ نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ M_2؛ $\Delta Y/Y$ نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

[1] مفيد عبد اللاوي،" **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**"، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، ساحة السوق، الوادي، الجزائر، مارس 2007، ص:97.

[2] أكرم حداد ، مشهور هذلول، **النقود والمصارف–مدخل تحليلي ونظري–**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 2، 2008، ص: 202.

[3] قدي عبد المجيد، **مدخل السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلية تقييمية–**، ديوان الطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص: 47.

فعندما يساوي: B =0 يعني أن هناك تساويًا في تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي الخام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة، وإذا كانت $B > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع بالأسعار نحو الارتفاع أما إذا كانت $B < 0$ فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض.

المطلب الثالث: أسباب وآثار التضخم وأساليب علاجه

التضخم ظاهرة معقدة، وقد ذهب الفكر الاقتصادي في دراسته للتضخم على أنه له أسباب عديدة مخلفاً أثاراً سلبية على الاقتصاد والمجتمع، مما يستلزم علاجه.

الفرع الأول: أسباب التضخم

هناك عدة محاولات لتفسير أسباب ظاّهرة التضخم، وأهم هذه الأسباب المفسرة للتضخم نذكر منها:

1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: ويسمى أيضا سحب الطلب أو المشترين، ووفق هذا السبب يعزى الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى وجود فائض في طلب الكلي على السلع والخدمات الذي لا يقابله زيادة في العرض،[1] مما يدفع المشروعات إلى زيادة الإنتاج بحثا عن زيادة الأرباح، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الأجور، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية، مما يدفعهم إلى زيادة الطلب، وهكذا يرتفع الطلب الكلي مرة أخرى ومنه ارتفاع الأسعار،[2] وقد قدم كينز صورةً للتضخم الناشئ عن زيادة الطلب وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 – 6): التضخم الناشئ عن زيادة الطلب

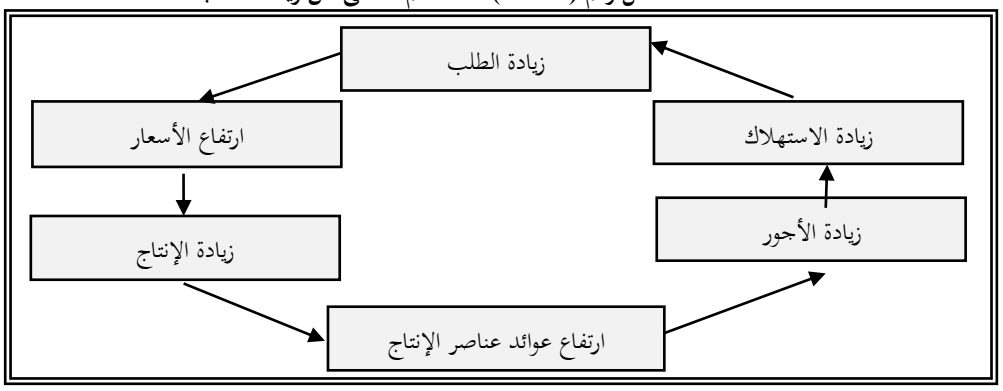

Source :.silem. et PM Perrat**, pour quoi l'inflation ?**, SCADEL, 1982, p : 20**.**

2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف: ويسمى أيضا دفع النفقة أو البائعين، ووفقاً لهذا المنظور يكون الارتفاع في الأسعار ناتجًا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج دون أن يكون هنالك تغير في الطلب، ويقصد بارتفاع تكاليف الإنتاج هو زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من إنتاجيتها الحدية، وعادة ما يظهر في ارتفاع تكاليف الأجور، ارتفاع أسعار الفائدة، ارتفاع أسعار الواردات.[3]

[1] مروان السمان محمد وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص:320.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، طبعة 1، 2005، ص: 131.

[3] شيحة مصطفى رشدي، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1981، ص: 594.

الفرع الثاني: آثار التضخم

من أبرز الآثار المترتبة على حدوث التضخم هي:[1]

- فقدان النقود لوظائفها وبخاصة وظيفتها كمقياس للقيمة.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع لصالح أصحاب الدخول المتغيرة كالتجار ورجال الأعمال، فتزيد دخولهم مع تزايد معدلات التضخم، بينما تتدهور الدخول الحقيقة للأصحاب الدخول الثابتة.
- يؤثر التضخم سلبا على اتجاهات الاستثمار الوطني، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحًا، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي.[2]
- أثر التضخم على أصحاب الدخول الثابتة: تشمل هذه الفئة أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظرا لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار.[3]
- أثر التضخم على الاقتصاد الوطني: يمارس التضخم تأثيرا سلبيًا على ميزان المدفوعات لأنه يعتبر قوة شرائية داخلية متزايدة لا يقابلها زيادة في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يتزايد الميل الحدي للاستيراد وتقتل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، فتهتز قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية مؤدية إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات.[4]
- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع: يؤدي التضخم إلى تنشيط الدورة التجارية والتشجيع على المضاربة بالأسعار، وتزداد قنوات التسويق، ويكون الربح التجاري أكثر من الربح الصناعي، وينتشر الوسطاء في السوق وبالتالي ترتفع تكاليف التسويق مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع أكثر فأكثر وبالتالي حدوث تضخم.[5]
- للتضخم أثر سلبي على الأخلاق لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي والإداري، فعند انخفاض القدرة الشرائية للموظفين ويضطر الموظف إلى استغلال وظائفهم عن طريق الرشوة.[6]

---

[1] فلاح خلف الربيعي، **تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي**، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، 2006، ص:26.

[2] محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص: 161.

[3] جمال بن عباس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي – دراسة مقارنة الجزائر –**، الدار الخلدونية، 2006، ص: 129.

[4] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص: 321.

[5] أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص: 232.

[6] أحمد محمد أحمد أبو طه، **التضخم النقدي –أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين–**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012، ص: 149.

الفرع الثالث: أساليب علاج التضخم

إن الأوضاع السيئة التي يحدثها التضخم لا بد من معالجتها وهناك سياسات تتبع لمعالجة التضخم أبرزها:[1]

1- السياسة النقدية:

وهي سياسات يمارسها البنك المركزي وتتلخص فيما يلي:

- للتقليل من كمية النقود فإن البنك المركزي يبيع ما لديه من سندات حكومية ليأخذ ثمنها من أيدي الذي يحملونها على شكل أوراق نقدية فيقلل من النقود لديهم، وهذا ضمن ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة.
- يرفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي لتقليل من مقدرة البنوك التجارية في التوسع بمنح الائتمان.
- يرفع البنك المركزي أسعار الفوائد على القروض التي يعطيها للبنوك التجارية كما يرفع أسعار إعادة الخصم على الكمبيالات.

2- السياسة المالية:

تتبع الحكومة السياسات التالية لمعالجة التضخم:

- تتوسع الحكومة في تحصيل الضرائب لتقليص النقود في أيدي أفراد المجتمع،كما تخفض من إنفاقها العام لتقليص الطلب، كما تتوسع الحكومة في الاقتراض العام الداخلي من المجتمع كي تخفض من كمية النقود.
- ففي حالة تضخم الطلب يمكن للدولة أن تتبع سياسة انكماشية من خلال زيادة العرض وتخفيض الإنفاق الحكومي أو بهما معًا، فيؤدي ذلك إلى امتصاص السيولة الزائدة ويتوازن العرض مع الطلب.[2]

[1] حسام داود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 254.

[2] هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، **السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23، 24 فيفري 2014، ص: 14.

المبحث الثالث: منحنى فليبس مقاربة نظرية

إن من بين أهم النتائج التي تمخضت عنها النظرية العامة لكينز أو التحليل الكينزي لما بعد الحرب العالمية الثانية هو التركيز على التحليل الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الكلية، ونظرًا إلى أن قيام النظرية العامة لكينز انطلقت من حالة الكساد والبطالة الحادة للفترة (1929-1933)، فإن معظم التحاليل لفترة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي ركزت على قضية البطالة والتشغيل، وعندما استعادة دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية في ظّل مخططات مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ظّهرت إثرها بوادر التضخم الزاحف مع تراجع ملحوظ في معدلات البطالة.

ومن هنا بدأ عدد من الاقتصاديين يهتمون بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، وظهر ما يسمى بمنحنى فليبس (Phillips)، وهو من النظريات الحديثة، في مواجهة التضخم والبطالة لما بعد الحرب العالمية الثانية وما قبل الصدمة البترولية 1974.

وفي هذا المبحث سوف نتناول هذا المنحنى بالدراسة والتحليل مع طرح الآراء الاقتصادية التي تدور حوله قبل إثبات فشله في تحليل ظاهرة الركود التضّخمي.

وعلى ضوء هذا العرض ولفهم هذه العلاقة فقد تطرقنا في المطلب الأول للعلاقة الجدلية للبطالة والتضخم وفي المطلب الثاني إلى الانتقادات الموجهة لها أما في المبحث الثالث منحنى فليبس في الأجل الطويل.

المطلب الأول: العلاقة الجدلية للبطالة و التضخم (منحنى فليبس)

تعتبر ظاهرتي البطالة والتضخم من اخطر الظّواهر الاقتصادية،فوجود معدّلات مرتفعة لبطالة والتضخم دليل على أن الاقتصاد يعاني من عدة اختلالات صعبة لهذا الشأن فقد حضيت الظّاهرتين بالدراسة والاهتمام وكان من بين أهم الدراسات، الدراسة التي قام بها Phillips فوجد، أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم.

الفرع الأول: منحنى فليبس في الأجل القصير

لقد كان لمنحنى فليبس صدى كبير في الأدب الاقتصادي، باعتباره أداةً مهمةً في رسم السياسات الاقتصادية.

1- الخلفية التاريخية لعلاقة البطالة بالتضخم:

لم يكن A.W.Phillips أول اقتصادي تعرض للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم بل سبقه العديد من المفكرين في هذا المجال من أمثال Hume عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سببًا في تغير مستويات الإنتاج والبطالة.[1] محاولة Henery عام 1802، بحيث U هي البطالة و$\frac{dp}{dt}$ الزمن ولقد سلم Attwood بفكرة المفاضلة المستقرة Trade off للعلاقة التي صاغها من الشكل $U = g(p)$ وعارضها بشدة J.S.Mill

[1] Edmund.S.phelps, **phillips curves, expectations of inflation and optional employment over time**, economic Issue 135,1979, p:81.

بإدخال فكرة التوقعات لتصبح[1] $U = g(P - P^e)$، وفي عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي Living Fisher سلوك الأجور النقدية مشيرًا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة، في حين ارتفع مستوى البطالة يرافقه حالة من الكساد وأطلق على تحليله أثر Fisher.[2]

ثم كانت هناك عدة محاولات من طرف Timbergen سنة 1936 وKlein سنة 1955، وتم رسم هذه العلاقة في شكل انتشار بياني بواسطة كل من Brown سنة 1955، وSultan سنة 1957.

وبالرغم من كل الجهود المتطورة والمتلاحقة إلا أنه لم يظهر هذا التحليل ولم يعتمد عليه إلا بعد محاولة الاقتصادي النيوزلندي " ألان فليبس " A.W.Philips " سنة 1958.[3]

قام A.W.Phillips بدراسة تطبيقية استخدم فيها الطرق الكمية وعنوانها " العلاقة بين البطالة ومعدل تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة (1861-1957)* " والتي نشرت في دورية Economica سنة 1958 حيث توصل إلى وجود علاقة – وليس قانون تنص على أنه كلما انخفض معدل البطالة في الاقتصاد زادت نسبة التغير في الأجور والعكس وأطلق على هذه الدراسة " منحنى فليبس. "

استمرت التفسّيرات المبكرة في هذه العلاقة العكسية أو المقايضة التي تركز على حالة سوق العمل والتي تفسر تغيرات الطلب الكلي، على أن ارتفاع البطالة يعني ضعف الطلب على السلع، وضعف الطلب مؤشر على ضعف النمو الاقتصادي وهذا بدوره يعني أن الأرباح متدنية ولا يغري بزيادة الأجور والعكس مع ارتفاع الطلب الكلي،[4] فإن المنتجين يوظفون المزيد من القوى العاملة ليتمكنوا من زيادة الإنتاج فترتفع أجور العمال، وهذا بدوره يعمل على ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع الأسعار،[5]وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

2- تفسير منحنى فليبس البسيط:

تعتبر علاقة فليبس الإطار الذي يعبر عن العلاقة بين الأجور والبطالة، ففي حالة وجود فائض في عرض العمل (بطالة) يضطر العمال لقبول نمو منخفض للأجور وعلى العكس، من ذلك عند ارتفاع الطلب على العمل

---

[1] يحيات مليكة، **إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1970–2005)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006–2007)، ص: 101.

[2] هوشيلر معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2005، ص: 214.

[3] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية – حالة الجزائر –**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تقنيات كمية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، (2009 -2010)، ص: 34.

* كانت هذه الدراسة بعنوان:

The relation between unemployment and the rate of change of money wage in the U K 1861- 1958.

[4] Jean - Marie le page, jean didier le caillion, christian ottavy**, macroéconomie équilibre et politique économique**, , paris, 1993, p: 241.

[5] نبيل مهدي الجنابي، جنان سليم هلال، **أطروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فليبس**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، الكويت، 2010، ص: 98.

فإن الأجور المدفوعة من قبل المؤسسات سترتفع بسبب ندرة العمال،[1] بمعنى أنه في فترات الرواج يكون الطلب على العمالة متزايد ومعدل البطالة منخفض ومن ثم يتوفر للعمال الفرصة لطلب الزيادة في الأجور بمعدلات متزايدة أما في فترات الانكماش يحدث العكس ؛[2] ويمكن وصف العلاقة الموجودة في منحنى فليبس بالصيغة الجبرية التالية:[3]

$$W_t = a + bU_t^{-1} \text{.....(7-1)}$$

حيث أن W،U هما معدلا تغير الأجور والبطالة على الترتيب.

وأن: $w_t = \frac{W - W_{-1}}{W_{-1}}$

حيث: W_t تشير إلى معدل تغير الأجور،W: الأجور في فترة زمنية معينة، W_{-1}: الأجور في فترة زمنية سابقة.

ويقدم لنا الشكل الموالي صورة توضيحية للعلاقة العكسيةبين البطالة والتضخم:

الشكل رقم (1- 7): منحنى فليبس في الأجل القصير

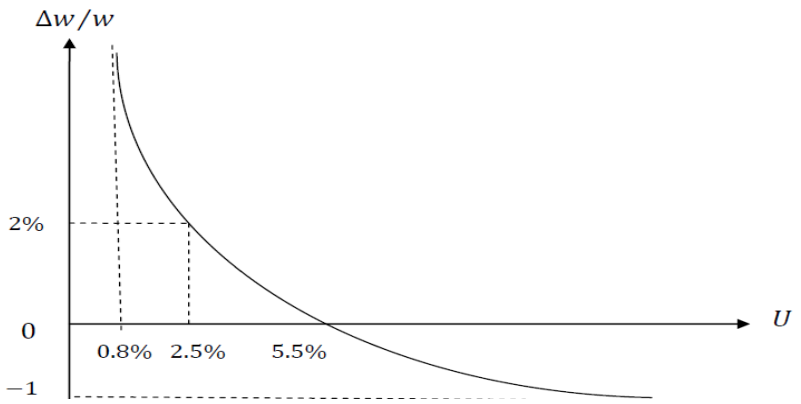

المصدر: أسامة البشير الدباغ، البطالة والتضخم (المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص: 197.

من خلال الرسم البياني لمنحنى فليبس الشكل رقم (1-7) نلاحظ:[4]

- تبلغ الأجور النقدية [*] قيمة لانهائية وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8 %.
- تبلغ معدل التغير في الأجور النقدية حد أدنى - 1 % وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع من المعروض من العمال في سوق العمل.
- يقطع منحنى فليبس المحور الأفقي عند معدل البطالة المقدر بـ 5.5% وهو المعدل الذي يضمن استقرار في الأجور الاسمية أي أن ذلك المعدل لا يرافقه زيادة في معدل الأجور ($\frac{dW}{W} = 0$).

---

[1] حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2008-2009)، ص: 45.

[2] دحماني محمد اديوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر–محاولة تحليل–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، (2012–2013)، ص: 105.

[3] أسامة البشير الدباغ، **البطالة والتضخم –المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية–**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص: 197.

[4] أسامة بشير الدباغ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 196.

[*] بحيث استبدلا **Solow** و **Samuelsson** التغير في معدل الأجور بالتغير السنوي للأسعار ومنه أصبح منحنى فيليس يتمثل في العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

وقد تبين من خلال الدراسة التي أجراها فليبس للفترة الممتدة ما بين (1861-1958) على الاقتصاد الانجليزي.

- وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن 90 عام.
- أنها علاقة دالية متناقصة $F(U) = \frac{\Delta W}{W}$ حيث $F(U)' < 0$
- أنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت).
- علاقة مستقرة وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن).

وهذا ما يجعل المنحنى ينحدر سالباً مفسراً العلاقة العكسية بين البطالة والأجور الاسمية كمؤشر لمعدل التضخم،[1] باعتبار أن الأجور تشكل نسبة كبيرة من تكاليف الإنتاج.[2]

الفرع الثاني: العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم

شهد الأدب الاقتصادي بعد نشر فليبس لنتائج أعماله حول العلاقة العكسية إقبالاً وقناعةً كبيرةً، ذلك أن البطالة هي الثمن الذي يجب أن يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدّل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظيف الكامل لذلك أصبح هدف السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية هو خلق توليفة مثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم.[3]

لاشك أن أفضل سياسة يمكن أن تحقق أفضل النتائج هي التي تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى جهة اليسار، أي تحقق أقل نسبة من البطالة مع نسبة مقبولة من التضخم.[4]

ومن الوسائل التي يمكن أن تؤدي إلى انتقال المنحنى إلى اليسار هي تدريب العمال وإيجاد مناصب عمل لهم، وإتباع سياسات مالية أو نقدية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار، من جهة والحد من ارتفاع نسبة التضخم من جهة أخرى،[5] كما يرى كينز أن القضاء على البطالة في فترات الكساد يكون بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك من خلال الزيادة في النفقات العامة.[6]

---

[1] يحيات مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 100.

[2] ذو النون محمد حامد عثمان، **اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور دراسة قياسية خلال الفترة(1970–2010)**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 8 ، السودان، سبتمبر 2013، ص: 123.

[3] رجاء الربيعي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 59.

[4] ناضم محمد الشمري، **النقود والمصارف**، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1995، ص: 324.

[5] عبد الوهاب أمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص ص:259، 260 .

[6] كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية العراق خلال الفترة (1974-2010)**، جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، ص: 222.

ومن الواقع أن هذه العلاقة التبادلية* (العكسية) أصبحت تطرح إشكالاً كبيرًا أمام صانعي السياسة الاقتصادية، وأمام رغبتهم في تحقيق معدلات منخفضة لكل من البطالة والتضخم معًا وفي وقتٍ واحدٍ.

وهذا يستلزم البحث عن السياسة الاقتصادية المناسبة التي تؤدي إلى نقل منحنى فليبس من موقعه بالكامل إلى جهة اليسار، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 – 8): السياسة الاقتصادية اللازمة لتحقيق انخفاض في معدلات البطالة والتضخم

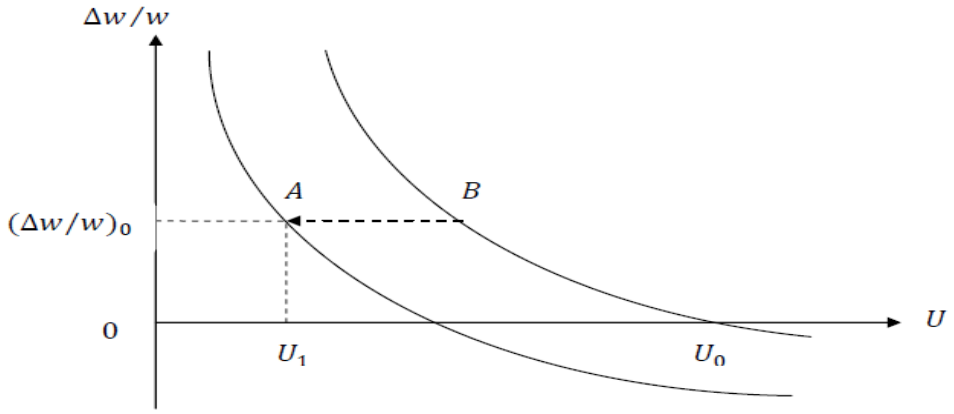

المصدر: أسامة البشير الدباغ، البطالة والتضخم، المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007، ص: 198.

ولعل من أهم المحاولات التي اجتهدت لتقديم أساس نظري لمنحنى فليبس كان ما قام به "ريتشارد ليبسي"سنة 1960، حيث ربط نظريته الخاصة لسوق العمل** بمنحنى فليبس،[1] وقد قدم الكندي ليبسي تحليلًا نظريًا حيث أكد ليبسي في دراسته على وجود علاقة بين معدلات التغير في الأجر النقدي ومعدلات التغير في الطلب على سوق العمل، انطلاقاً من التحليل السابق للدراسة التي قام بها ليبسي قام كل من سامولسون وسولو بتطوير هذه الفكرة وذلك من خلال تطبيق علاقة فليبس على الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (1900-1960) وقد توصلا إلى نتيجة مفادها أن الزيادة في الأسعار بنسب تتراوح مابين 4%، 5% لا تكون ممكنة إلا إذا وصل مستوى البطالة إلى نسبة 3%من قوة العمل الأمريكية، [2] واستنتجا أن علاقة البطالة والتضخم*** عكسية.

تلقت المدرسة الكنزية " منحنى فليبس "بالترحاب حيث قدم هذا المنحنى تفسيرًا لمجرى التغير في الأجور النقدية وفي المستوى العام للأسعار، لم يكن متوفرًا في النموذج الاقتصادي الكلي الكنزي حتى ذلك الحين، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة معروفة على نطاق واسع، لأنها أعطت ردًا على مشكلة اختيار السياسة الاقتصادية الكلية،

* هو تخفيض معدل البطالة مع السماح بمستوى مرتفع من معدل التضخم والعكس.

** يلاحظ أن: ليبسي قد استخدم الأجور النقدية بدلاً من الأجور الحقيقية في دوال الطلب والعرض على العمل.

[1] Richard.G.Lpsey(1960) , **the relation between unemployement and the rate of change of Money wage rate in the united kingdom, (1957-1826)**,further analysis, Economica,p:27 .

[2] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 79.

*** بحيث استبدلا **Solow** و **Samuelsson** التغير في معدل الأجور بالتغير السنوي للأسعار ومنه أصبح منحنى فيلبس يتمثل في العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم.

وأصبح منحنى فليبس إحدى الأدوات التحليلية المهمة في شرح ورسم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دون منازع لفترة من الزمن.[1]

ويمكن توضيح حلقة منحنى فليبس وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1 – 9): حلقة فليبس في الأجل القصير

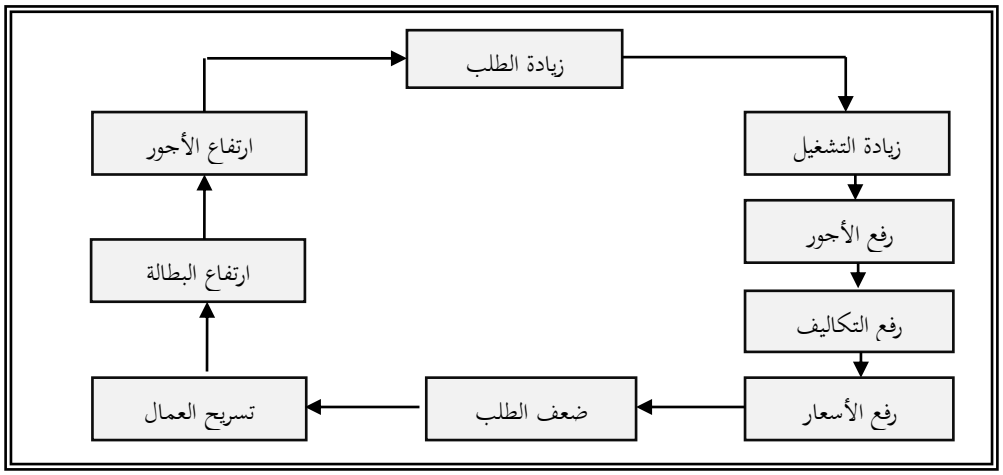

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على المعلومات والتفسيرات السابقة.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فليبس

على الرغم من المصداقية النظرية والعلمية التي تمتع بها " منحنى فليبس" خلال الفترة (1959-1969) باعتباره أداة مهمة في التحليل الاقتصادي الكلي في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية في تلك الحقبة من الزمن، إلا أن تلك المصداقية قد تعرضت لاهتزاز شديد على الساحة الاقتصادية، وحام حولها شك كبير منذ أواخر عقد السّتينات وطوال عقد السّبعينيات، حيث سادت خلال هذه الفترة ظاهرة جديدة عرفت في الأدب الاقتصادي بظاهرة "الركود التضخمي[*]"وهو الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للبطالة والتضخم في آن واحد.

ألقى ظهور هذه الظاهرة الشك على الفكر الكينزي ومنحنى فليبس فلم تعد العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة وإنما أصبحت طردية وهذا ما يتعارض مع منطق منحنى فليبس،[2] وظهرت العديد من التفسيرات لهذه الظاهرة، وكان من أهم أسبابها ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها أسعار البترول بعد حرب 1973، أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدول المتقدمة، مما أدى إلى نقص العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي زيادة البطالة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم).[3]

---

[1] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص:366.

[*] يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل الوطني، ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك، وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل

[2] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970-2008)**، مجلة الباحث العدد 10،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 178.

[3] لعراف فايزة، سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة(2003-2011)**، مداخلة تدخل ضمن الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، أيام 15، 16 نوفمبر 2011، ص: 06.

لقد ثار الجدل بين النيوكلاسيك والكنزيون فيما يتعلق بتفسير الظاهرة (التضخم الركودي) حيث أرجعه فريدمان إلى السياسات النقدية النشيطة،[1] وأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يحدث أزمات في حين يرجع الكنزيون السبب الأساسي، إلى عدم التدخل الكافي للدولة واقترح فريدمان السياسة النقدية الرشيدة كعلاج جوهري للتضخم الركودي من خلال التحكم في معدل عرض النقود.[2]

رأى فريدمان أنه لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة، وأن معدل النمو المرتفع في العرض النقدي هو المصدر الرئيسي للتغيرات في الأسعار ومن ثم حدوث التضخم.[3]

ولقد وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فليبس بأنه مضلل تماما لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى معدل الأجر الاسمي w بدلًا من معدل الأجر الحقيقي* $(\frac{w}{p})$، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ "فيلبس"بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات في الأجور الاسمية تكون متساوية لتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية.[4]

ويبدو أن الاقتصادي "ساي" الذي جزفته أمواج أزمة الكساد الكبير قد عاد سالماً من جديد في ضيافة المدرسة النقدية.[5]

وعلى هذا الأساس فقد قام كل من فريدمان وفالبس بتطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل " التوقعات " " Expectations " عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة، واتضح أن العلاقة، التي يقوم عليها منحنى فليبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل،[6] ونتيجة لهذه الانتقادات، تركت معادلة منحنى فليبس الأولى مكانها لفكرة المعادلة المدعمة بالتوقعات.

وبناءاً على ما سبق فإن معادلة تكوين الأجور يجب أن تعاد صياغتها بحيث تأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية ولهذا فإنه إذا كانت معادلة الأجور المفترضة عند فليبس هي:[7]

$$W = F(U) = -\varepsilon(U_t - U^*) \quad \text{.....(7-1)}$$

فإن معادلة الأجور عند فريدمان هي:

$$W = F(U) + P^e = -\varepsilon(U_t - U^*) + P^e \quad \text{.....(8-1)}$$

---

[1] معتوق سهير محمود، **ظاهرة التضخم الركودي بين التأصيل النظري والواقع العلمي في مصر المعاصرة**، العدد 414، القاهرة، مصر، 1988، ص: 404.

[2] أحمد حسين الهيتي، آوس فخر الدين أيوب، **دور السياسة النقدية و المالية في النمو الاقتصادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار، المجلد4، العدد 8، 2012، ص: 23.

[3] Besbakh Pirre, **Inflation Et Désinflation**,(edition la découverte,paris ,1996), p: 36.

* يعبر عن القدرة الشرائية للأجر الاسمي، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن اقتنائها بهذا الأجر، فهو يأخذ بالحسبان أسعار السلع والخدمات، ويحسب الأجر الحقيقي بـ الأجر الحقيقي على المستوى العام للأسعار.

[4] إبراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري –دراسة تحليله–**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ص: 33.

[5] محمد عامر المعموري وآخرون، **التحليل الفكري آلية التحول في دور الدولة في النظم الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 2، بغداد، العراق، 2009، ص: 153.

[6] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 37.

[7] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 369.

حيث:

W: الأجور. U_t-U^*: فائض الطلب وهو فجوة بين معدل البطالة الطبيعي والفعلي

U: البطالة. P^e: المعدل المتوقع لتغيرات الأسعار.

المطلب الثالث: منحنى فليبس في الأجل الطويل

تحدى فريدمان بقوة فكرة علاقة المفاضلة المستمرة بين معدلي التضخم والبطالة، وقد بين بأن المبادلة موجودة في الأجل القصير فقط لخضوع العمال للخداع النقدي، لأنهم يهملون أثر تغير الأسعار في تحديد أجورهم النقدية وهذا يتنافى مع الواقع، بحيث لابد أن يأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات.[1]

1- أثر إدخال متغير التضخم المتوقع في تحليل فليبس:

إن إدخال متغير التضخم المتوقع بمعلمة مساوية للواحد، تعكس الفرضية بأن هناك غياب للخداع النقدي، فالأفراد يكونون مهتمين بالقوة الشرائية الحقيقية المتوقعة للنقود التي يدفعونها أو يحصلون عليها، وهي تلك التي تأخذ التضخم المتوقع بالحسبان.[2]

1-1- نظرية التوقعات المتكيفة: تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار كل من الأحداث السابقة والخطأ المرتكب على الفترة السابقة ،بالإضافة لاعتمادها على فكرة مفادها أن الأفراد يعدلون توقعاتهم ببطيء وتدريجيًا.[3]

1-2- نظرية التوقعات الرشيدة:[*] على عكس النظرية السابقة تأخذ هذه النظرية السلوك العقلاني بعين الاعتبار، فتفترض هذه النظرية أن المتعاملين الاقتصاديين يعرفون المتغيرات التي تعتبر أساس سلوكهم والتي تؤثر في عملية اتخاذ قراراتهم بناءاً على المعلومات المتوفرة؛ مع أن المتعاملين يتكيفون بسرعة فائقة، لكل معلومة جديدة ولا يعتمدون فقط على التجربة الماضية.[4]

2-نظرية معدل البطالة الطبيعي NAIRU:

إن النقد الشديد الذي تعرض له منحنى فليبس، دفع بالمنظرين الاقتصاديين المعاصرين إلى البحث عن نموذج أكثر ملائمة للواقع فقد قام الاقتصادي فريدمان " عام 1968 باقتراح نموذجاً جديداً يتسم بالقدرة تحت اسم فرضية "المعدل الطبيعي للبطالة. "[5]

---

[1] احمد رمضان نعمة الله وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 293.

[2] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 83.

[3] بن يخلف كمال، **السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007)، ص: 55.

[*] من رواد ومفكري هذه المدرسة نجد الاقتصادي **R.Lucas** من جامعة شيكاقو، و **Thomas Sargent** من جامعة **Stanford** و **Robert Barro** من جامعة **Harvard** وغيرهم.

[4] بن يخلف كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص:55.

[5] رمزي زكي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 377.

ويعرف معدل البطالة الطبيعي على أنه المعدل الذي لا يميل عنده التضخم إلى الصعود أو الهبوط،[1] بحيث تكون القوى المؤثرة في صعود أو هبوط الأسعار والأجور في حالة توازن، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل عندما يتساوى معدل البطالة الفعلي مع معدل البطالة الطبيعي.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1 – 10): منحنى فليبس في الأجل الطويل

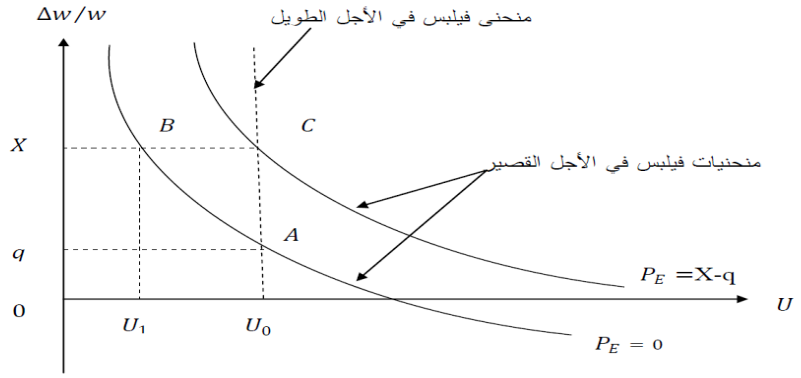

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، دار النشر مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص: 371.

يمثل الشكل الموالي منحنى فليبس في الأجل الطويل، حيث يفترض في البداية أن منحنى فليبس الأصلي يكون عند المعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر ($p_e = 0$)، وعند النقطة A، التي تمثل نقطة التوازن.

معدل البطالة يساوي $0U_0$ وهو معدل البطالة الطبيعي الذي تكون فيه التوقعات متطابقة مع ما يحدث فعلاً.[2]

لنفترض الآن توسعًا اقتصادياً قد حدث أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى $0U_1$، مما يدفع رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر وتشغيل طاقتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع إلى المستوى 0x. وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B، وحيث تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحنى فليبس سوف ينتقل بكامله إلى أعلى إذا حدث مثل هذه التوقعات، وسيكون لدينا منحنى فليبس جديد عند الوضع، $p_e = x - q$ وهو لا يمثل وضعًا مستقرًا، ذلك أنه إذا ظل معل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعل أكبر من 0x، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير المعدل المتوقع للتضخم.

ولا يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فليبس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى الطبيعي، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار وهو ما توضحه النقطة C التي تمثل

[1] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازن في الجزائر الفترة (1970-2010)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،تلمسان، الجزائر، (2012-2013)، ص: 163.

[2] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 39.

الوضع التوازني الجديد من الممكن في هذه الحالة تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة وهو الأمر الذي سيؤدي، إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغيرات السابقة بالاتجاه العكسي (فجوة انكماشية) [*] وهو ما يعني أن منحنى فليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلاً عمودياً.

[*] يمكن تعريفها على أنها المقدار الذي يتدنى به الإنفاق الكلي عن المستوى اللازم لاستهلاك الناتج الوطني عند الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة النظرية للبطالة والتضخم والعلاقة بينهما (منحنى فليبس)، تبين لنا أن البطالة هي ظاهرة اختلال في توازن سوق العمل، بحيث تمثل جزاءً غير مستّغل من الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وهي ظاهرة سلبية تنجم عن عدة أسباب منها إخفاق خطط التنمية، النمو الديمغرافي وغيرها من الأسباب مخلفة أثاراً سلبية، منها الهدر الكبير في الموارد الإنتاجية البشرية غير المستعملة، انخفاض مستوى الدخل، الفقر.

أما التضخم فهو ظاهرة تعبر عن " الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار"، وأن للتضخم العديد من الأنواع مقسمة حسب عدة معايير نذكر أهمها تضخم طليق، زاحف، مستورد وغيرها من الأنواع الناتجة عن عدة أسباب كزيادة التكاليف، الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، انخفاض حجم الصادرات وارتفاع الواردات، ولقد أظهر لنا التطور النظري لعلاقة البطالة بالتضخم والجدلية القائمة بينهما، أنه جوهرياً لا مفاضلة بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل، وأنه يأخذ شكلاً عمودياً عند مستوى البطالة الطبيعي، ويعبر منحنى فليبس التقليدي على المفاضلة أو المبادلة المؤقتة في الأجل القصير فقط، وهذا ما أكده ساموسلسو وسولو في الولايات المتحدة الأمريكية (1900-1960).

كما أثارت ظاهرة التضخم الركود التي تشير إلى التعايش، بين مستويات مرتفعة للبطالة والتضخم شكوكاً كبيرةً، على منحنى فليبس فقد أرجعه فريدمان إلى عوامل خارجية، كصدمات ارتفاع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها ارتفاع أسعار البترول، إذ تخلف الزيادة الحاصلة في أسعار الطاقة انكماشاً في الإنتاج بفعل ارتفاع التكاليف ومن ثم تسريح العمال وبالتالي ارتفاع معدل البطالة، على عكس تفسير كينز.

وفي هذا السياق فقد ظهرت عدة اتجاهات نظّرية جديدة تشكّك في صحة نتائج منحنى فليبس، تمثلت في فرضية المعدل الطبيعي للبطالة، وفرضية التوقعات المتوائمة، وفرضية التوقعات الرشّيدة.

بعد التعرف على المفاهيم الأساسية النظرية للبطالة والتضخم، والعلاقة بينهما يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري ؟

٢ الفصل الثاني

ديناميكية البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية (1970 – 2013)

تمهيد:

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في اقتصاد الجزائر إلى حد ما خلال سنوات السّتينيات والسّبعينيات بحكم الموارد البترولية الكافية وارتفاع أسعارها حيث شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى تستند، في تمويلها على إيرادات صادرات المنتجات النفطية ساعدت هذه الاستثمارات على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة، وبالتالي انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة، ولكن الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عند انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تسببت في تدهور عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية بسب انخفاض الإيرادات وعجز الخزينة العامة، أدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة البطالة، ولقد أظهرت الحكومة ميلاً واضحاً إلى محاولة إيجاد، حلول لهذه الأزمة، فكانت الإصلاحات وإعادة الهيكلة والتي نتج عنها، تسريح العمال وغلق المؤسسات، وما زاد الطين بله هو تدهور الوضع الأمني والاستقرار السياسي، في بداية التسّعينيات من القرن العشرين، كما كان للزيادة الديموغرافية الهائلة واعتياد العائلات ذات الدخل المحدود في الحصول على السلع الضرورية بأسعار مدعمة دوراً في تدهور الأوضاع التي كانت تترجم مباشرة بارتفاع الواردات السلعية والخدماتية أمام ضعف، الإنتاج المحلي، لجأت الدولة إلى القروض الخارجية، لمواجهة هذا العجز، الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدّلات كبيرة للتضخم، كل هذه الأوضاع المزرية أدت إلى ظهور بوادر اختلال التي بدأت تطفوا على السطح، وترجمت في صورة ارتفاع صارخ لمعدلات البطالة، ومستويات مرتفعة للأسعار، وتراجع مستوى المعيشة وغيرها وأصبحت الحكومة في حيرة، من أمرها أمام الإجراءات اللازمة لمواجهة، الشرين (البطالة، التضخم)، وقد ظهرت العديد من الدراسات في هذا الشأن ومن أهمها الدراسة التي قام بها وليام فليبس بإنجلترا خلال الفترة (1861-1957).

وعليه سوف نركز في هذا الفصل على الدراسة التي قام بها ألبان وليام فليبس Phillips وتطبيقها على اقتصاد الجزائر، وتقدير معادلة منحنى فليبس التي تمثل العلاقة بين معدّل التضخم ومعدّل البطالة باستخدام بيانات حول المعدّلين، في الجزائر خلال الفترة (1970-2013).

وعليه فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالآتي:

- **المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للبطالة والتضخم في الجزائر**
- **المبحث الثاني: المدخل النظري للاقتصاد القياسي**
- **المبحث الثالث: تقدير العلاقة الإحصائية لمنحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013)**

المبحث الأول: دراسة تحليلية وصفية للبطالة والتضخم في الجزائر

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كانت سببًا في ظهور مشكلات جديدة لم تكن معروفة من قبل(الكساد، البطالة، والتضخم...) هذه الصدمات تعد حالة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات النامية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة في عالم اليوم.

وقد عانى الاقتصاد الجزائري من هذه الاختلالات التي تتضح في الكثير من المؤشرات السّلبية مثل تصاعد كل من معدّلي البطالة والتضخم، وتزايد أعباء المديونية الخارجية، وعجز ميزان المدفوعات وانعكس ذلك كله في تراجع لمعدّل النمو الاقتصادي، لذا تعمل الحكومة الجزائرية جاهدة للقضاء على هذه الظّواهر أو الحد من تفاقمها، وعليه سوف نركز في هذا المبحث على تحليل وتشخيص واقع ظاهرتي البطالة والتضخم باعتبارهما، من أخطر الظواهر في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: تشخيص واقع البطالة في الجزائر

أصبحت البطالة اليوم ظاهرة لا تعرف الحدود، واستفحالها يعبر عن أزمة اقتصادية واجتماعية ذات أبعاد عميقة، وعليه تعتبر مشكلة البطالة أحد الانشغالات البالغة للحكومة الجزائرية، لهذا كان لزاماً محاولة تفسير وفهم أسباب ومميزات البطالة في الجزائري، كذلك معرفة تطور معدل البطالة خلال الفترة (1970- 2013).

الفرع الأول: أسباب ومميزات البطالة في الجزائر

تعد مشكلة البطالة من أخطر المشاكل، التي تمس الاقتصاد والمجتمع الجزائري، فحسب الديوان الوطني للإحصاء يتمثل مصطلح بطال في الشخص الذي يستوفي في آن واحد على النقاط التالية:" أن يكون في سن العمل أي ما بين 16-60 سنة، بدون عمل أثناء فترة التحقق، أن يكون قام بالبحث الجاد عن العمل، أن يكون متاحا مستعدا لأي عمل"، وهي ناتجة عن عدة مشاكل متراكمة في الاقتصاد، كما تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها أكثر تعقيدا في الاقتصاد الوطني.

1- أسباب البطالة في الجزائر:

تعددت الأسباب التي أدت إلى تفشي البطالة* في الجزائر نذكر منها:

- اعتماد الاقتصاد الجزائري، على المحروقات كمصدر أولي لتمويل المشاريع الاستثمارية، الذي يتميز بعدم استقرارية أسعاره ما من شأنه أن يؤدي إلى انكماش اقتصادي وانخفاض مستويات الدخل والعمالة.[1]
- عرف النمو الديمغرافي ارتفاعاً كبيرًا في الجزائر، إذ يعتبر من بين أعلى النسب في العالم و في نهاية الثمانينيات سجل انخفاض في الزيادة، واستقر في نسبة 2,8% لترجع إلى 2,15% سنة 1997،[2] وبالرغم من التراجع المستمر لهذا المعدل الذي بلغ 1,86% سنة 2000،[3] إلا أنه يبقى أعلى من المعدّل المتوسط والسائد في شمال إفريقيا،[4] وهذا ما يؤدي إلى زيادة القوى العاملة النشطة.
- شهدت الجزائر خلال فترة التسّعينيات ارتفاع كبير في معدّلات البطالة، وهذا الارتفاع راجع للإصلاحات الهيكلية وخوصصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلاً غير محتمل على الخزينة.[5]
- ثقل المديونية فنتيجةً لعجز الميزانية العمومية لجأت الدولة للاقتراض الخارجي.
- إن الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد منذ بداية فترة التسعينيات زادت من المشاكل وتدهور الاستقرار.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.[6]

2- خصائص ومميزات البطالة في الجزائر:

توصل باحثوا المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي إلى نتائج، حول خصائص ظاهرة البطالة نذكر منها:

- ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث حيث بلغت نسبة 38% سنة 1998؛[7]
- بفعل برنامج التعديل الهيكلي انتقلت البطالة إلى المدن، بعد أن كانت تمس الفئات المحرومة فقط؛[8]

إن أهم ما يميز ظاهرة البطالة في الجزائر هي نوعية الأشخاص العاطلين عن العمل حيث نسجل معدّلاً

---

* خلال الفترة الأخيرة تميزت الجزائر بوجود بطالة مقنعة، نظرا لتزايد النفقات العامة، وهذا بسبب سياسة الإنعاش الاقتصادي.

[1] براق محمد، **إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان أسباب انتشار البطالة، وإجراءات مواجهتها في الجزائر أيام ، جامعة المسيلة، الجزائر، 15،16، نوفمبر 2011، ص: 43.

[2] فريد بختي، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر باستعمال تقنية نماذج تصحيح الخطأ**، رسالة ماجستير INPS، 2005، ص:103.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي لجنة علاقات العمل**، الدورة العامة العاشرة، أفريل 1998، ص: 56.

[4] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر، 1995، ص ص: 18،20.

[5] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 85.

[6] عبد الحميد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1999، ص: 40.

[7] بوحفص حاكمي، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية –التمويل والتنمية–**، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، وهران، الجزائر، (1998-1999)، ص:94.

[8] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، (2006- 2007)، ص: 81.

مرتفعاً للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة يقدر ب80%. [1]

الفرع الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر

تشير بيانات منظّمة العمل العربية إلى ارتفاع ملحوظّ، في عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية، ووصفت في تقريريها الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بأنه الأسوأ بين جميع مناطق العالم، وفي هذا السياق ذكرت حبنيفر بلانكي كبيرة الاقتصاديين في المنتدى الاقتصادي العالمي، أن البطالة تشكل قنبلة موقوتة في العالم العربي، وأن العالم العربي لا يتمكن من مواجهة الزيادة المستمرة لمعدلات البطالة بدون تغييرات جذرية في اقتصادياته.[2]

1- البطالة في مرحلة النفط (1970-1984):[3]

حرست الجزائر على الارتقاء بمستوى المعيشة وتحسين أوضاع العمالة، وذلك بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب العمل في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية، حيث ركزت على إقامة إستراتيجية صناعة ثقيلة [*] في البلاد، انطلاقًا من نموذج" الصناعات المصنعة،" فقد استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات، باعتبار أن الصناعة قطاع يتميز بكثافة عنصر العمل وهي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي.[4]

وفي ما يلي نشير إلى تطور معدّلات البطالة في الجزائر الفترة (1973-1984) من خلال الجدول رقم (2-1).

جدول رقم(2-1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973-1984)

السنوات	1973	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
النسبة %	18.6	22	11.2	11.1	12	13.2	14.2	15	8.7

المصدر : معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

ويمكن تمثيل الجدول أعلاه في الشكل البياني (2-1) التالي:

[1] سعدون بوكبوس، **محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، طبعة 1، القاهرة، مصر، 2013، ص: 281.

[2] مجلة التدريب والتقنية، **خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، العدد 78، 2005، ص: 10.

[3] أنظر الملحق رقم (1).

[*] ركز المخطط الرباعي الأول (1970-1973) على الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز في تمويل المشاريع على قطاع المحروقات.

[4] دادن عبد الغني، طجين محمد عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص: 179.

الشكل (2–1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1973-1984)

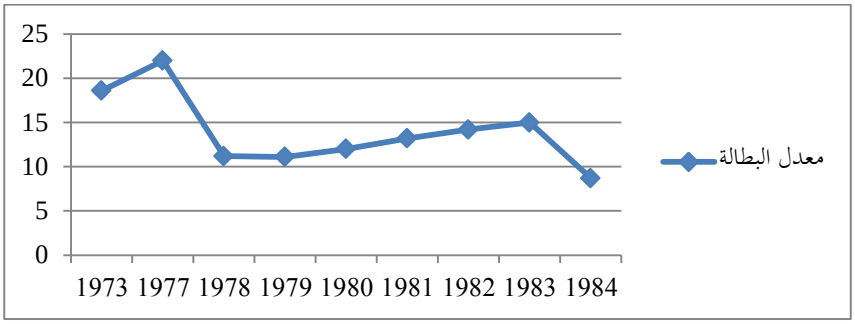

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول(2-1).

من خلال الجدول نلاحظ أنه انخفضت معدلات البطالة من 22% سنة 1977 إلى 11,1% سنة 1979 لتنتقل إلى 8,7 % سنة 1984، ومع حلول عقد الثمانينيات، شهد الاقتصاد الوطني توجهًا جديدًا، اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولية لانجاز ما تبقى من مشاريع التنموية المقررة، فترتب عن هذا التوجه تنامي في فرص العمل بتوفير 140 ألف منصب عمل جديد تركز في قطاع الإدارة لليد العاملة العاطلة، بينما نجد تراجع للقطاع الصناعي والزراعي وهذا ما يفسر فشل سياسة التصنيع المتبعة.

2- البطالة والتأزم الاقتصادي:

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ حصوله على الاستقلال سنة 1962 إلى تحقيق هدف النمو والتنمية، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإصلاحات الذاتية والتي من بينها إعادة الهيكلة المالية والعضوية للمؤسسات، الاقتصادية العمومية المقررة ضمن مهام المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والذي اتبع بمخطط خماسي ثاني (1985-1989)، لكن هذه البرامج أفرزت عدة نتائج أغلبها سلبية وغير مرضية، وخاصة سنة 1986 إثر أزمة البترول حيث وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل: انخفاض معدل النمو، انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض حجم الواردات، تقلص مناصب العمل، التصاعد المستمر لمعدل التضخم وارتفاع حجم المديونية [1] ، كما شهد الاقتصاد الجزائري سنة 1990 ظرفاً، تميز بحصار منقطع النظر تمارسه القيود الخارجية وتدهور ميزان المدفوعات والتفاقم الخطير للاختلالات الاقتصادية كل هذه العوامل تفاعلت في ما بينها،[2] وانعكست هذه الوضعية الخطيرة على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية مجبرة للجوء إلى منظمات عالمية متمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل إعادة جدولة ديونها حيث أملت عليها

[1] الداوي الشيخ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 10، العدد الثاني، سوريا، 2009، ص: 256.

[2] بن عامر نبيل، **تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية سوق العمل للاقتصاد الجزائري–دراسة تحليلية للفترة (2000-2011)–**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 7.

جملة من الإصلاحات والتي تجسدت في مجموعة من البرامج،[1] فكان من نتائجها تصاعد معدلات البطالة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-2): تطور معدلات البطالة (1989–2000)

السنوات	1989	1990	1992	1993	1994	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة%	20.04	21.7	21.2	23.1	24.3	27.98	27.96	28.02	29.2	29.8

المصدر : معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

من خلال تحليلنا للجدول (2-2) نجد أنه ارتفعت، نسبة البطالة ب 20,04% سنة 1989 ولتصل إلى مستويات قياسية بنسبة 29,80% سنة 2000، هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986، بل أيضا كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع بداية التسّعينيات، فقد استهدفت إعادة الهيكلة، التقليص من عدد العمال وبالتالي زيادة معدّلات البطالة، التي انتقلت من 21,7% سنة 1990 لتصل إلى حوالي 28,02% سنة 1998، أي ما يعادل 2,3 مليون عاطل، وتفاقمت* بحدة ليتصل إلى حوالي 30% سنة 2000، أين قدر عدد العاطلين 2,4 مليون شخص ،أدت هذه الأوضاع إلى تردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

3- البطالة في فترة الانتعاش الاقتصادي:

تمثلت هذه الفترة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مدا خيل الجزائر من عائدات صادرات المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية سمح، بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة (2001-2004) التي كان لها نتائج إيجابية تمثلت في تحسين سوق العمل وخاصةً معدّلات البطالة التي تراجعت بنسبة 27,3% سنة 2001 ومن 23,7% سنة 2003 إلى 17,7% سنة 2004 وكان هذا التراجع بسبب الزيادة الهامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت،[2] وقد أكمل ببرنامج تكميلي خماسي ضخم[3] يمتد على مدار خمس سنوات المقبلة وهو مشروع يهدف إلى تدعيم النمو، رصد له مبلغ 4200 مليار دينار أي 55 مليار دولار، سيمكن من استحداث مليوني منصب عمل، تتمة لأهداف ومساعي الحكومة فقد خصصت الدولة الجزائرية، اعتمادات مالية جد معتبرة خلال الفترة (2010-2014)، من خلال برنامج "توطيد النمو" الذي رصد

---

[1] زكرياء مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال (1990-2010)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، (2011 -2012)، ص: 124.

* صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات حيث وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار من أجل تقليل من معدلات البطالة والذي لم تكن له نتائج معتبرة.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر 2004 ، ص: 120.

[3] كمال عياشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد–مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية–**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005، ص: 13.

له مبلغ مالي إجمالي قدره 286 مليار دولار لتطوير وتحسين مجالات التنمية المحلية والبشرية، وقطاع الأشغال العمومية، قطاع السكن وهذا بغية إحداث قفزة نوعية ودفع عجلة التنمية الشاملة في شتى المجالات وأهمها القضاء على البطالة، حيث انخفضت نسبة البطالة من 10% سنة 2010 لتصل إلى 9,8% سنة 2013.[1]

وفي ما يلي سنوضح تطور معدّلات البطالة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(2-3):تطور معدلات البطالة (2001-2013)

السنة	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة البطالة %	27.30	23.72	17.65	15.25	12.29	13.79	11.33	10.17	10.00	9.89	9.89	9.8

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

ويمكن تمثيل الجدول (2-3) في الشكل البياني التالي:

الشكل(2–2): يوضح تطور معدلات البطالة (2001 –2013)

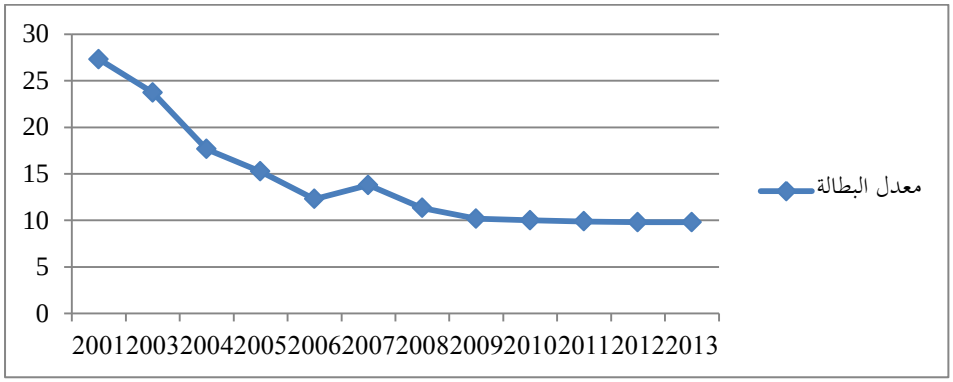

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا عن معطيات الجدول (2–3).

المطلب الثاني: تشخيص واقع التضخم في الجزائر

يعد التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية في الجزائر ومن أهم مظاهره ارتفاع الأسعار السلع الاستهلاكية

الفرع الأول: مظاهر وأسباب وآثار التضخم في الجزائر

عانى الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول من ظاهرة التضخم التي تتجلى في عدة مظاهر:

1- مظاهر التضخم في الجزائر:[2]

1-1- فائض السيولة : يتمثل في وجود فائض هام في الأموال السائلة داخل الاقتصاد الجزائري الناتج عن عجز الميزانية، الذي وصل سنة 1988 إلى 13,7% بسبب عجز الإنفاق الحكومي عن تعويض انخفاض الإيرادات، لجأت الجزائر إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي، فقد بلغت نسبة الديون الخارجية إلى أجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 إلى 41,7% سنة 1988، كما أن إصدار النقد دون وجود ضوابط سعريه أدى إلى تراكم السيولة وارتفاع الأسعار.

[1] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها في التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص: 19.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص:46،50.

2-1- الطلب الداخلي المتنامي: هناك عدة عوامل شجعت الطلب الداخلي الجزائري هي :

- وجود تداول كمية هامة من النقود؛
- وجود مدا خيل خاصة أو توافر عدة أجور للأسرة الواحدة وهو ما شجع على تزايد الطلب باستمرار.

3-1- العرض الداخلي المتقلص: ويعود سبب ذلك إلى ضعف إنتاجية عاملي رأس المال والعمل وارتفاع مستوى الواردات.

2- أسباب التضخم في الجزائر:

يرى البعض من المحللين الاقتصاديين أن من أهم الأسباب التي تولد الضغوط التضخمية في الجزائر هي:

2-1- ارتفاع الطلب: زاد الطلب الكلي في الجزائر نتيجةً لنمو النقد المعروض والذي جاء أساسًا لسبب، سد العجز المالي الضخم باللجوء إلى الحلول النقدية[1] يمكن إرجاع ارتفاع الطلب لعدة عوامل نذكر منها:

- التوسع النقدي غير المراقب:

اتبعت الجزائر في بداية السّبعينيات من القرن الماضي سياسة تنموية تطلبت ضخ أموالاً باهظة لتحقيق الاستثمارات مما دفعها للجوء إلى الاقتراض، وتوسيع الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية،[2] والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-4): تطور كمية النقود والتضخم خلال الفترة (1990-2006).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم%	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	3,5	2,33
M%	14,0	13.0	24,6	40,3	15,6	11,4	11,2	18,6

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (1999-2006)

أثرت الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية، إلى اختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الارتفاع حيث بلغت نسبة التضخم 17,87% سنة 1990، و31,67% سنة 1992 وهذا راجع إلى أن الحكومة قامت بتغطية عجز الميزانية عن طريق الإصدار النقدي،كما نلاحظ الارتفاع في كمية النقود مع بداية 2001 حيث بلغت 24,6% وذلك تزامنا مع بدء برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذلك برنامج دعم النمو، ونلاحظ أن معدلات التضخم متذبذبة فبلغت سنة 2,33% سنة 2006.

[1] بن يخلف كمال، ، **مرجع سبق ذكره**، ص: 162.

[2] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 240.

- ارتفاع مستوى الأجور:

إن تزايد الأجور بمعدلات عالية دون أن يصاحبها زيادة مماثلة في الإنتاجية تنعكس على الطلب على السلع الاستهلاكية نظرًا لما هو معروف من زيادة الميل الحدي للاستهلاك.[1]

وحدث في الجزائر أن طالبت معظم النقابات العمالية وخاصة في السنوات الأخيرة بزيادة الأجور كقطاع التربية...الخ، الذي تسبب في ارتفاع الأسعار،[2] ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(2-5): تطور معدل نمو الأجور الاسمية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2005)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل نمو الأجور الاسمية	6,7	4,4	10,2	5,6	8,7	11,3	6,2
التضخم %	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	3,5

المصدر: شليق عبد الجليل،تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الاختلالات الاقتصادية (العجز الموازي،التضخم) دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 –2009، ص: 124.

نلاحظ من خلال الجدول(2-5) أن التغير في الأجور الاسمية يتناسب طردياً مع تغير معدل التضخم، حيث نلاحظ في سنة 2000 أن معدل نمو الأجور الاسمية قد بلغ 4,4% والذي يقابله نسبة تضخم تقدر بـ 0,3% أما في سنة 2004 بلغ معدل نمو الأجور الاسمية 11,3% والذي يقابلها نسبة تضخم تقدر بـ 3,6%.

- النمو الديمغرافي:

إن الزيادة المستمرة لعدد السكان تتطلب نفقات باهظة، من أجل السكن والتعليم والصحة وغيرها من ضروريات الحياة، بينما تبقى كفايتهم الإنتاجية على حالها أو تزيد بمعدّل يقل بكثير عن نمو السكان،[3] ومن هنا فإن الزيادة في النمو السكاني تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية.

2-2- الزيادة في التكاليف الإنتاجية: إن من بين أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعد جزءًا من مكونات الدخل الوطني، فأي محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي،[4] يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

3- أثار التضخم في الجزائر:

يخلف التضخم عدة أثار نذكر منها:

[1] بن يخلف كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 164.

[2] شليق عبد الجليل، **تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الاختلالات الاقتصادية (العجز الموازي – التضخم)**، دراسة حالة الجزائر الفترة (1990-2009)، ص:124.

[3] مجلة **Strategica**، العدد 1، أكتوبر، 2005، ص: 47.

[4] سعيد هتهات، **مرجع سبق ذكره**، ص: 239.

-يؤدي التضخم بالنقود إلى فقدان قيمتها وضعفها في تأدية وظائفها الأساسية، وينجم عن هذا ضعف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم على الادخار.[1]

-يعتبر التضخم من أهم العوامل التي تسبب عجز في ميزان المدفوعات، ذلك راجع لزيادة الطلب الكلي داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية في الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى الاستيراد من الخارج يؤدي ذلك إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.[2]

الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال إستراتيجية تنموية، تطلبت ضخ أموالاً باهظةً لتحقيق المشاريع والاستثمارات المسطرة، مما دفع الدولة إلى الاقتراض واستخدام وسائل جبائية والإصدار النقدي الواسع، بدون زيادة في الإنتاج أدى ذلك إلى ظهور، ضغوط تضخمية.[3]

1- **الفترة (1990-1996)**:[4]

إن حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 وانخفاض أسعار البترول أدى إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى صدمات كبيرة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من المحروقات وكان أثر هذا التدهور كبيرًا على عجز ميزان المدفوعات الخارجية؛ ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل، مما أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد بالإضافة إلى الإصدار النقدي الغير المراقب، كل هذه التطورات أدت إلى توليد ضغوط تضخمية، مما استوجب على الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات الصارمة،[5] واللجوء إلى المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وأهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع كبير في معدّلات التضخم ويمكن توضيح ذلك، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-6): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم %	16,7	25,9	31,7	20,5	29	29,8	18,7	5,7	5

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

تشير معطيات الجدول (2-6) إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدًا في هذه الفترة حيث بلغت 31,7% سنة 1992 ولعل سبب الارتفاع راجع إلى عدة عوامل منها رفع دعم الحكومة عن الأسعار وتحريرها،

[1] نبيل الروبي، **التضخم في اقتصاديات الدول المتخلفة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بيروت، لبنان، ص ص: 19،20.

[2] بن يخلف كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 180.

[3] هلال عبد السلام، **دراسة تحليلية وتنبؤية لظاهرة التضخم على المدى القصير حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007)، ص: 82.

[4] أنظر الملحق رقم (1).

[5] بن دعاس زهير، كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر (2001-2014)**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، سطيف، الجزائر، 2013، ص: 10.

حيث عمدت الجزائر إلى تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية، هذا الإجراء اتخذته في إطار الاستعداد الائتماني الثاني الذي وقعته مع صندوق النقد الدولي، انتقال 84% من الأسعار إلى النظام الحر كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي في سنة 1994.[1]

2- الفترة (1994-1998):

في بداية سنة 1994 كانت الحالة الاقتصادية في تقهقر كبير، وظهرت عدة اختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول* أدى هذا إلى تحتم السلطات الجزائرية على وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، المبرم مع الصندوق النقد الدولي لمواجهة هذه الاختلالات، وقد بلغت مستحقات الدين حوالي 26 مليار دولار.[2]

3- الفترة (1998–2013):

في هذه الفترة كان اهتمام الدولة نحو التوجه إلى السيطرة على التضخم والذي يمكن من خلال التقشف المالي سياسة مالية مقيدة، بالإضافة إلى إتباع سياسة صارمة لتخفيض مداخيل الأجور والجدول الموالي يبين أهم التطورات الحاصلة في معدّلات التضخم:

الجدول رقم(2-7): تطور معدلات التضخم خلال الفترة(1999- 2013)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التضخم %	2,6	0,3	4,2	1,4	4,3	4	1,4	2,3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	/
التضخم%	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,89	3,25	/

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

الشكل رقم(2–3): يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2013)

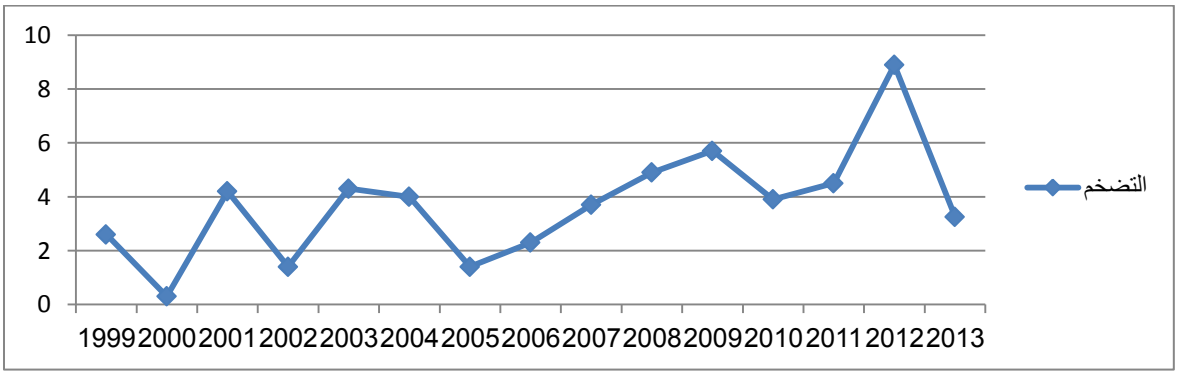

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم (2-7).

[1] حمامي كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص: 156.

* كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، فبعد ما كان سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي سنة 1985، انخفض إلى 14,4 دولار أمريكي سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63,3 مليار دينار انخفضت إلى 34,9 مليار دينار سنة 1986 هذه الصدمة البترولية انعكست سلبا على الاقتصاد الجزائري.

[2] بن خليف طارق، **مرجع سبق ذكره**، ص: 43.

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن معدّل التضخم بدأ في الانخفاض ليصل إلى 0,3% سنة 2000 ويمكن تفسير سبب الانخفاض إلى نجاعة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي، غير أن سنة 2001 عرفت رجوع الضغوطات التضخمية بنسبة 4,2% ويمكن أن يفسر هذا بأثر ارتفاع القدرة الشرائية الناتجة عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي، وبرنامج الإنعاش الاقتصادي، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، كما ارتفع معدل التضخم بصورة كبيرة سنة 2012 ليصل 8,89% (لم تشهد ارتفاعاً من هذا النوع منذ سنة 1996) ويفسر هذا الارتفاع بسبب سياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار هذه البرامج،كانت الدولة تهدف من وراء هذه المجهودات لتحقيق الاستقرار والرفاهية. *

* لقد اختلف مفهوم الرفاهية الاقتصادية بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، حيث يقصد بها في الأولى حصول الفرد على ضروريات العيش الكريم من مأكل وملبس ومسكن فقط، أما البلدان المتقدمة فتعني علاوة على توفر أساسيات الحياة أنفة الذكر بمواصفات الجودة العالية، فالفرق يكمن في الجانب المعنوي والترفيهي وجودة ضروريات الحياة.

المبحث الثاني: المدخل النظري للاقتصاد القياسي

بعد وصف وتحليل واقع البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر،سنحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة عامة، لأهم معالم وأدوات الاقتصاد القياسي التي نحتاجها في الدراسة.

لقد استخدم لفظ اقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926، بفضل الاقتصادي Frisch Ranger، ويعرفه البعض بأنه القياس في الاقتصاد، وبصورة أكثر تفصيل هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، لاختبار مدى صحة هذه العلاقات وذلك بالاستعانة بالرياضيات والإحصاء.

المطلب الأول: النماذج الانحدارية

يعتبر الانحدار الخطي أحد الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة الاقتصادية، بين متغير تابع ومتغير أو مجموعة من المتغيرات المستقلة، وهناك العديد من النماذج الانحدارية.

الفرع الأول: الانحدار الخطي البسيط

يستخدم نموذج الانحدار البسيط لتكوين العلاقة بين متغير تابع (Y)، ومتغير مستقل (X) حيث يسمح هذا النموذج بشرح قيم Y بواسطة قيم مأخوذة من طرف X، هذه العلاقة ليست لها طبيعة رياضية مؤكدة، بل ذات طبيعة عشوائية (أي تحتوي على خطأ عشوائي).[1]

وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ:

$$Y_i=\alpha+Bx_{i+}\varepsilon_i \quad \text{.....(1-2)}$$

حيث:

Y_i متغير تابع، α الحد الثابت، x_i متغير مستقل، ε_i الخطأ في التفسير.

فإذا كان: $\sum e = 0$ يعني أن الأخطاء لا تدخل في تفسير Y_i، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة.

[1] Guy Melard**, Methodes de Prevision a court TERME** , EDITION ELLIPSES, BRUXELLES , Belgique , 1990 , p :38.

الفرع الثاني:نماذج الانحدار الغير خطي

تعددت الصيغ الغير خطية في القياس الاقتصادي، حيث يمكن دوماً ابتداع صيغ جديدة، وفيما يلي أمثلة قليلة على بعض الصيغ غير الخطية.

1- نموذج كوب دوغلاس:

تعد دالة كوب دوغلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيق وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي P.H.Douglas والرياضي الأمريكي C.Cobb، حيث قاما في سنة 1928 بتحليل دالة الإنتاج معتمدين على الصيغة التالية:

$$y_t = B_0 L_t^{B1} K_t^{B2} \varepsilon_t \qquad \text{.....(2-2)}$$

وتعرف المعلمة B_0 في هذه الصيغة بمعامل كفاءة الإنتاج، أماB_1 فتمثل مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل وB_2، تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال.

2- نموذج كثير الحدود:

تكتب دالة كثير الحدود من الدرجةqبالصيغة التالية:

$$y_t = B_0 + B_1 x + B_2 x^2 + \ldots\ldots + B_k x^k \qquad \text{.....(3-2)}$$

- سلوك المتغير التابع في الماضي:

بمعنى تفسير المتغير قيد الدراسة بنفسه في الفترات السابقة من خلال استعمال النماذج الانحدارية والمتوسطات المتحركة وفق طريقة (Box-Jenkins) والتي يمكن تمثيلها في صيغتها المبسطة التالية:[1]

$$yt=f(yt\text{-}1 , yt\text{-}2 ,\ldots . e_t.) \qquad \text{.....(4-2)}$$

حيث y_t وy_{t-1} تمثل متغيرات في الفترة t والفترة التي قبلها، ويُلجأ إلى هذا النوع من النماذج في حالة غياب السببية بين المتغيرات أو عدم توفر المعطيات الكافية حول المتغيرات المستقلة والواقعة على يمين المعادلة رقم (4-2) أما في حالة وجود علاقات السببية بين المتغيرات فنلجأ لنماذج أشعة الانحدار الذاتي VARبعد دراسة استقرارية هذه المتغيرات.

[1]- Régis Bourbonnais Michel Terraza**, Analyse des servies temporelles en économie** , 1ere édition Presse Universitaires de France, 1998 ; P :134.

المطلب الثاني: السلاسل الزمنية ودراسة الاستقرارية

إن فرضيات الاستقرارية تعتبر ضرورية من أجل دراسة كل السلاسل الزمنية، ويجعل الخواص الإحصائية لتحليل الانحدار غير موثوق فيها، ولكن في بعض الأحيان نحتاج لحساب الفروقات أكثر من مرة، من مختلف الدرجات حتى نصل لاستقرار السلسلة قيد الدراسة، وهناك اختبارات إحصائية، أهمها اختبار ديكي فولر وتعتبر هذه الخطوة ضرورية من أجل الدراسة التطبيقية القياسية.

الفرع الأول:مفهوم السلاسل الزمنية ومركباتها

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات على ظاهرة ما في أوقات محددة، أي مرتبطة بتواريخ معينة، ولها عدة مركبات، مركبة الاتجاه العام (متغيرة عبر الزمن)، مركبة فصلية، دورية، مركبات عشوائية (تغيرات شاذة لا يمكن التنبؤ بها).

الفرع الثاني: اختبار استقرارية السلسلة

قبل دراسة السلسلة الزمنية لابد من دراسة استقراريتها:

1- الاختبارات المرتبطة بالجذور الأحادية:

قبل تطبيق أي طريقة للتقدير يجب أن نهتم في البداية بتحليل السلاسل إذ نبدأ بتحديد درجة تكاملها، وهناك العديد من الأدوات الكلاسيكية لهذا الغرض منها دالة الارتباط الذاتي الجزئية، ولكن يعتبر استعمال اختبارات الجذر الأحادي ذات كفاءة أفضل من الطرق الكلاسيكية.

إن الواقع العملي التطبيقي في القياس الاقتصادي يأخذنا إلى محاور تحول السلاسل المستعملة إلى سلاسل مستقرة إما باستعمال الفرو قات (DS) أو بنزع مركبة الاتجاه العام (TS) وتستعمل حسب طبيعة الحالة التي تأخذها السلسلة ويجب أن نستعمل واحد من الاثنين.[1]

1-1- اختبار ديكي فولر(DF):

لنعتبر نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاث حالات حسب قيم $(\varphi): Y_t = \varphi Y_t + \varepsilon_t$

$|\varphi| \prec 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.

$\varphi = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة وللمشاهدات الحالية نفس وزن المشاهدات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

$|\varphi| \succ 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، وتباينها يتزايد بشكل أسي مع t والمشاهدات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالمشاهدات الحالية.

[1]Lubrano.M,Racine unitaire et cointegration, **polycopie de cours d'éconemétrie**, université d'Alx Marseille III , 1993, page: 68،69.

1-2- اختبار ديكي فولر البسيط:

يقترح ديكي و فولر فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\varphi| = 1 \\ H_1 : |\varphi| \prec 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج (1)،(2)،(3) باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: $\Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t \ \left(\hat{\phi} = \hat{\varphi} - 1\right)$

النموذج الثاني: $\Delta Y_t = \tilde{\phi} Y_{t-1} + \tilde{C}_1 + \tilde{\varepsilon}_t \ \left(\tilde{\phi} = \tilde{\varphi} - 1\right)$

النموذج الثالث: $\Delta Y_t = \bar{\phi} Y_{t-1} + \tilde{C}_2 + bt_1 + \bar{\varepsilon}_t \ \left(\bar{\phi} = \bar{\varphi} - 1\right)$

هذا الاختبار صالح في حالة $AR(1)$ فقط .

1-3- اختبار ديكي فولر المطور (ADF):

ليكن لدينا نموذج من الشكل $AR(P) : A(B).Y_t = \varepsilon_t$

حيث: $\varepsilon_t \to N\left(0.\delta_\varepsilon^2\right) A_m(B)\mu_t = \varepsilon_t$

فإذا كان (φ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود فإنه يكتب على الصيغة التالية:

$$A(B) = (1 - \varphi.B) - \left(1 - a_1.B - a_2.B - ... - a_{P-1}.B^{P-1}\right)$$

وبعد التبسيط: $\phi = \varphi - 1$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_j^P = 2\varphi.\Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال ثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة على النماذج (1)،(2)،(3) وبنفس طريقة اختبار (DF) نطبق اختبارات (ADF) مع النماذج (4)،(5)،(6) بعد تقديرها بطريقة المربعات الصغرى.

النموذج الرابع: $\left(\hat{\phi} = \hat{\varphi} - 1\right).\hat{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = \hat{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{P} \hat{\varphi}_j .Y_{t+j+1} + \hat{\varepsilon}_t$$

النموذج الخامس: $\left(\tilde{\phi} = \tilde{\varphi} - 1\right).\tilde{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = c_1 + \tilde{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \tilde{\varphi}_j .\Delta Y_{t-j} + \tilde{\varepsilon}_t$$

النموذج السادس: $\left(\bar{\phi} = \bar{\varphi} - 1\right).\bar{A}_m(1)$

$$\Delta Y_t = \bar{c}_2 + \bar{b}_t + \bar{\phi} Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \bar{\varphi}_j .\Delta Y_{t-j+1} + \bar{\varepsilon}_t$$

توزيعات قوانين مقدرات النماذج (4)، (5)، (6) هي نفسها الخاصة بنماذج (1)، (2)، (3) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

2- اختبار فليبس – بيرون:[1]

يقترح "فيليبس وبيرون" تصحيح غير معلمي لإحصاءات اختبارات ديكي وفولر، وهذا الاختبار يسمح بإلغاء التحيز الناتج عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، وله نفس التوزيعات المحدودة لاختبار (ADF) و(DF)، كما يعطي نفس نتائج (ADF) .

المطلب الثالث: المفاهيم الأساسية للتكامل المتزامن

إن ظهور تقنية التزامن كان في عشرية الثمانينات، حيث ارتكز تطورها على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، ترتكز هذه التقنية في البداية على السلاسل الزمنية غير مستقرة، في حين تكون التركيبات الخطية التي فيما بينها مستقرة، وجود التكامل المتزامن مرتبط بوجود الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الأحادية، كما تسمح هذه الاختبارات من التأكد من وجود تكامل متزامن أي التقارب بين مسارات السلاسل الزمنية.

1- مفهوم التكامل المتزامن:

إن تحليل التكامل المتزامن يحدد بوضوح العلاقة الموجودة بين متغيرين، وهذا بالبحث عن وجود شعاع تكامل مشترك وبنزع أثره عند اللزوم.

ولنعتبر شعاع المتغيرات $X_{t(n*1)}$ ، وإن كل عنصر من هذا الشعاع يمكن عرضه في الصيغة التالية:

$$X_{jt}=TD_{jt}+Z_{jt} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (5\text{-}2)$$

$$A_{j(L)}{}^{*}Z_{jt}=Bi_{(L)}{}^{*}e_{jt}$$

مع: $TD=K+\delta.t \quad ,t=1....T \quad j=1...n$.

حيث: $\delta.t$: شعاع المعاملات$(n*1)$.

TD_j: مركبة الاتجاه للمتغيرة X_{jt} .

X_{jt} : مركبة عشوائية من شكل ARMA.

e_{jt} : تشويش أبيض(Bruit blanc) يتبع التوزيع $e_{jt} \to (0,\delta_j^2)$.

وبافتراض أن: X_j يحتوي على الأكثر جذر أحادي، وباقي الجذور الأخرى $A_J(L)$ توجد خارج الدائرة الأحادية، ويوضع:

[1]Phillips-Perron, **testing For à Unit roots in time series Regerssion**, vol.75, 1986, P:102.

I(1) : المركبة العشوائية للمتغير الغير المستقر، والتي يمكن أن تصبح مستقرة بإدخال معامل الفرق من الدرجة الأولى.

I(0): المركبة العشوائية لمتغير مستقر.

2- خصائص درجة التكامل:[1]

نقول أن سلسة متكاملة من الدرجة d ويرمز لها بـ: $X_t \rightarrow I(d)$) إذا وجب القيام بـ d. فروقات من أجل جعل السلسلة مستقرة (أي أن X_t ليست مستقرة ولكن ΔdX_t مستقرة) بحيث:

$$\Delta X_t = X_t - X_{t-1}$$
$$\Delta^2 X_t = \Delta(\Delta X_t)$$

لتكن X_{1t} السلسة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى (1)، إذن: $X_{1t} \rightarrow I(0)$

$$\rightarrow X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(1)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

بهذا فإن السلسلة $Y_t=X_{1t}=X_{2t}$ غير مستقرة

إذا كانت لدينا سلسلتان X_{1t} أو X_{2t} متكاملة من الدرجة d فإن: $X_{1t} \rightarrow I(d)$

$$\rightarrow X_{1t} + X_{2t} \rightarrow I(?)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

وكذلك التوليفة الخطية: $aX_{1t} + BX_{2t} \rightarrow I(?)$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على العاملين a و B بحيث إذا كان لديهما إشارتان مختلفتان فإن الاتجاهات يمكن أن تعدم بعضها البعض، وبالتالي فإن الاتجاهات يمكن أن تقدم بعضها البعض، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تكون I(0)، أما في الحالة العكسية فإنها تكون I(0)، وهناك حالة أخرى بحيث:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$
$$\rightarrow AX_{1t} + BX_{2t} \rightarrow I(?)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(d)$$

بحيث: $d \neq d$

ليكن لدينا سلسلتان بهما أثر اتجاه حالتين:

- السلسلتان لديهما اتجاه نمو ثابت في الفترة الأولى، ثم تتحول إلى اتجاه نمو متباعد للسلسلتين في الفترة الثانية وبالتالي السلسلتين ليستا في تكامل متزامن.

[1] Bourdonnais .R.,**Econométrie**, 3 ème édition, opcit , P:275.

- السلسلتان لديهما نفس اتجاه النمو طول الفترة أي يوجد نمو ثابت على المدى الطويل للسلسلتين وبالتالي نقول أنهما فيتكامل متزامن Cointegrées .

3- شروط التكامل المتزامن:

تكون السلسلتين X_t و Y_t في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطان الآتيان:

- السلسلتان لديهما اتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل d. $Y_t \to I(b)$
- توجد توليفة خطية لسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل أقل.

لتكن لدينا: $Y_t \to I(d)$

بحيث: $a_1 X_t + a_2 X_t \to I(d-b)$

مع: $d \geq b \geq 0$

نكتب: $X_t, Y_t \to CI(d,b)$

وفي حالة k متغيرة، يكون لدينا: $X_{1t} \to I(d)$

$X_{2t} \to I(d)$

$X_{kt} \to I(d)$

تكون مركبات شعاع المتغيرات $X_t(X_{1t}, X_{2t}, \ldots, X_{kt})$ في تكامل متزامن من الدرجة d,b أي $X_t \to CI(d,b)$ من أجل $d \geq b \geq 0$ إذا تحقق ما يلي:

- كل المتغيرات متكاملة من الدرجة d $[X_t \to I(d)]$.
- يوجد شعاع $a_i \neq 0$ ذو البعد k بحيث $Z_t \to (Z_t) = (a_i) X_t$.

$I(d-b) a_i$

المبحث الثالث: تقدير العلاقة الإحصائية لمنحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2013-1970)

بعد التعرف على واقع البطالة والتضخم في الجزائر سنحاول إسقاط هذه التطورات، على واقع الاقتصاد الجزائر في الفترة (2013-1970) بالاعتماد على الأساليب الرياضية والإحصائية، التي ستساهم بشكل كبير في شرح العلاقات الاتّجاهية بين المتغّيرات الاقتصادية للدراسة، وفي السّياق ذاته لقد عرفت السّنوات الأخيرة زخمًا واسعًا من الدّراسات والبحوث الميدانية عن التضخم والبطالة، اِرتبطت جلّها بما يسمى بمنحنى فليبس الكينزي.

المطلب الأول: اقتراح نموذج لتقدير علاقة البطالة والتضخم (منحنى فليبس البسيط)

يستمد التفسير الكينزي لمنحنى فليبس ركيزته الأساسية من الأثر السببي لاتجاه تفسير، مستوى الأجور بواسطة معدّل البطالة، ويكون هناك اِتجاه لأن ترتفع الأجور في ظلّ مستوى تحت التّشغيل الكامل بسبب الصّعوبة التي تجدها المؤسّسات في الحصول على اليد العاملة المؤهّلة التي تتواءم مع المناصب الشّاغرة، وبالتالي فإنّ النّمو المستمر في الأجور الاسمية سيتحوّل لا محالة إلى اِرتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار وتتفاوض المؤسسات مع ممثلي نقابات العمّال لتنتهي، العملية في نهاية المطاف بزيادة التكاليف وتسريح العمال ومنه تفشي البطالة.

وبالرجوع إلى الصيغة الخطية لمنحنى فليبس (1-7) يمكن إعادة تمثيل هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$Inf_t = \alpha - \beta\left(\frac{1}{chot}\right) + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots (6\text{-}2)$$

حيث أن:

Inf_t: يمثل معدل التضخم في الفترة t.

Cho_t: تمثل معدل البطالة في الفترة t.

α، β هي معالم يطلب تقديرها، وتمثل β ميل منحنى فليبس.

ما يهمنا في هذا الجزء هو ربط علاقة البطالة بالتضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال تطبيق البيانات الإحصائية للفترة (2013-1970) على المعادلة (2-6) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): علاقة البطالة بالتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)

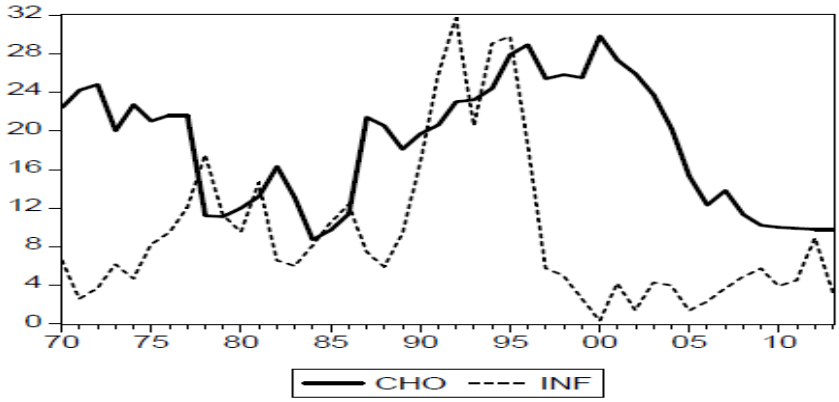

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

يتضح من الشكل أعلاه وبناءًا على البيانات الإحصائية للفترة تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (2-5): يوضح نتائج تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر الفترة (1970-2013)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 04/20/15 Time: 11:27
Sample: 1970 2013
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.51507	3.248988	3.851992	0.0004
GCHO	-51.38616	48.92215	-1.050366	0.2996

R-squared	0.025596	Mean dependent var	9.339498
Adjusted R-squared	0.002396	S.D. dependent var	7.901500
S.E. of regression	7.892029	Akaike info criterion	7.013973
Sum squared resid	2615.933	Schwarz criterion	7.095072
Log likelihood	-152.3074	F-statistic	1.103268
Durbin-Watson stat	0.420739	Prob(F-statistic)	0.299556

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews

ويمكن تلخيص نتائج الشكل (2-5)كما يلي:

$$Inf=12\ ,51-51\ gCho+\ et$$
$$SE\ (3,24)\ (\ 48,92)$$
$$R^2=0,02 \quad ,n=44 \quad ,Dw=0,24$$
$$F=1,103 \quad .Aic=7,01$$

بحيث: $gCho = \frac{1}{Cho}$

أظهر تقدير معادلة منحنى فليبس بالمعطيات الجزائرية للفترة (1970-2013)، نتائج متعارضة مع المنطلقات النظرية والميدانية، حيث وجدنا أنّ هناك علاقة طردية بين تضخم الأسعار وتغيّرات معدّل البطالة، كما هو موضح في الشكل(2-4).

ونظرًا لضعف المعايير الإحصائية المسجلة أعلاه (ضعف النموذج المقدر)، حاولنا إسقاط بعض الملاحظات ضناً منا أن السنوات (1989،1990،1991) كانت تمثل أصعب الفترات التي عاشها الاقتصاد الجزائري، خاصةً عدم الاستقرار السياسي الذي برزت ملامحه منذ أحداث أكتوبر 1988.

وبعد إجراء سلسلة طويلة ومتواصلة من التجارب على البيانات الإحصائية وإسقاط ملاحظة في كل مرة توصلنا أن هناك استمرار في وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدّلي البطالة والتضخم خلال الفترة (1990-2013)، التي تعطي أحسن تمثيل لهذه العلاقة من ناحية الاقتصادية والإحصائية وكانت النتائج وفق المعادلة التقديرية التالية:[1]

$$Inf = 0,79 - 41,37\ g\ Cho + e_t$$
$$SE(1,27) \quad (17,01)$$
$$R^2 = 0,31 \quad n=15 \ . \ DW = 2,54$$
$$F = 5,909 \ . \ Aic = 4,09$$

وعلى الرغم من أن التقدير يتطابق مع علاقة منحنى فليبس بإستمرار وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدّلي البطالة والتضخم إبتداءًا من سنة 1990، إلا أن التقييم الإحصائي للنموذج بين انخفاض قيمة المعالم المقدرة وعلى الخصوص تلك المتعّلقة بمعدّل البطالة وهو ما يمثل مرونة تجاوب التضخم لمعدّل البطالة لكن مع كل ذلك تبقى هذه العلاقة يشوبها نوع من الشك نظرًا لضعف هذه المرونة، ووفقاً لهذا النموذج يمكن القول أنه إذا كانت البطالة تتراوح حوالي 10% فإن معدل التضخم يصبح 3,34%، وأما إذا بلغ معدل التضخم* 1.96% فإن البطالة تصبح 15%.

يمثل منحنى فليبس الخيارات التي تقع على عاتق الحكومة للمفاضلة بين معدّل البطالة ومعدّل التضخم، مع التسليم بوجود علاقة تبادلية ثابتة ومستقرة، في المدى الطويل وهو الأمر الذي لاقى انتقادات في نهاية عقد الستّينيات من طرف النقديين، وتزامن ذلك مع فترة الركود التّضخمي التي إستمرت حتى منتصف الثّمانينات من القرن الماضي، أدّى ذلك إلى تدعيم البناء النظري للمعادلة (2-6) أعلاه بأفكار جديدة، ومتغيّرات أخرى كان لها الأثر الأساسي في إبراز أهمية التوقعات مثل المعدّل الطبيعي للبطالة، التوقعات المتكيّفة، التوقعات الرشيدة، وفي ظلّ إهمال التطبيقات الأولى لمنحنى فليبس لدور التوقعات، رأى فريدمان وجود مبادلة مؤقتة بين التضخم والبطالة في الأجل القصير فقط ولا توجد مبادلة دائمة في الأجل الطويل.

[1] أنظر الملحق رقم (2)

* تم اختيار معدل التضخم المتوقع 1,96 حسب المربع السحري لكالدور في حدود 2% إلى 3% وهو معدل يوضح استقرار في معدل التضخم.

فالمبادلة المؤقتة لا تأتي من التضخم نفسه وإنّما من التوقعات التضخمية، ويكون منحنى فليبس للأجل الطويل عموديًا عند معدّل البطالة الطبيعي.

ووفقاً للدراسات السابقة والتي أظهرت ضعف النموذج المقدر إحصائياً، (منحنى فليبس المدعم بالتوقعات).[1] لذا سنحاول الإجابة عن التساؤل التالي: هل أن هناك علاقة تكامل متزامن في الأجل الطويل بين ظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر؟

المطلب الثاني: دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

لقد سبق وأن أشرنا أنفاً إلى ما تكتسبه خاصية الاستقرارية من أهميةٍ بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة في مختلف الدّراسات الميدانيّة،من استنتاجات مضلّلة، ونتائج مزيفة لهذا فإن الاهتمام يجب أن ينصبَّ على اختبار مدى استفاء متغيرات الدراسة لهذه الخاصية وبالتّالي ضمان المعالجة الإحصائيّة السّليمة لهذه المتغيّرات للحصول على نتائج تتمتّع على الأقل بقدر معيّن من الثّقة،والمصداقيّة، وتكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن.

إن أول عمل نقوم به هو إدخال اللوغاريتم علي جميع المتغيرات، لغرض التحويل أي تصحيح التجانس الممكن تواجده في المتغيرات،لتصبح الرموز على الصيغة التالية:(Linf ,Lcho).

الفرع الأول: تطبيق الجذر الأحادي على النموذج

من أجل معرفة اسقرارية السلاسل قمنا بتطبيق اختبار الجذر الأحاديADF لكل متغيرة على حدى، وبالاعتماد على درجة التأخير للنماذج الثلاثة مع اختبار معنوية المعالم (b,c) لمعرفة النموذج المناسب.

1- اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة Lcho:

نقوم بتقدير النموذج السادس للسلسلة Lchoمن أجل أعداد مختلفة للتأخيرات (p=1,2,3,4,5)، ثم نختار قيمة *p* الموافقة لأقل قيمة للمعياريين،Akaike , Schwarz كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-8): قيم معياري Aic,Sc للنموذج 6 للسلسلة Lcho حسب قيمP [2]

P	Aic	Sc
P=1	-0,377	-0,212
P=2	-0,306	-0,09
P=3	-0,25	-0,001

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن التأخير p=1 هو أدنى قيمة.

[1] للإطلاع أكثر أنظر مذكرة: يحيات مليكة، **مرجع سبق ذكره**، ص:230.

[2] أنظر الملحق (3) ، (4)، (5)، ص: 87.

الشكل رقم (2-6): تقدير نموذج السادس لإختبار ADF على السلسلة Lcho

ADF Test Statistic	-1.754113	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHO)
Method: Least Squares
Date: 04/20/15 Time: 14:32
Sample(adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.147135	0.083880	-1.754113	0.0875
D(LCHO(-1))	0.186262	0.162411	1.146856	0.2586
C	0.431758	0.256115	1.685798	0.1000
@TREND(1970)	-0.001250	0.002466	-0.506905	0.6152

R-squared	0.086869	Mean dependent var	-0.021523
Adjusted R-squared	0.014780	S.D. dependent var	0.192924
S.E. of regression	0.191493	Akaike info criterion	-0.377540
Sum squared resid	1.393441	Schwarz criterion	-0.212048
Log likelihood	11.92834	F-statistic	1.205021
Durbin-Watson stat	1.980624	Prob(F-statistic)	0.321036

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews

ملاحظة: نستخدم القيمة المطلقة لجميع متغيرات الدراسة.

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نستشف النتائج التالية:

- اختبار الفرضية (H_0 :b=0): إن معامل الاتجاه العام في السلسلة Lcho يختلف عن الصفر (prob=0.6152 > 0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية H_0.
- اختبار الفرضية H :ϕ=(0) لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\hat{\Phi}_1} cal = -1.75$ أقل بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة $t_{\hat{\Phi}_1} tab = -3.14$ عند مستوى معنوية 10%، ومنه نقبل فرضية وجود جذر أحادي في السلسلة Lcho، وكذلك نقبل بوجوده عند مستوى معنوية 1% و 5%.

طبقاً لمنهجية ديكي فولر، عندما نقبل الفرضية (H_0 :b=0)، ونقبل بوجود جذر آحادي؛ فإن السلسلة غير مستقرة ولا تحمل خصائص نموذج TS، ولتأكد من وجود جذر أحادي في السلسلة قمنا بتقدير النموذجين (4) و(5) من أجل P=1 وفقاً لمعياري Aic، Sc.

فكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار ADF للنماذج (4)،(5) للسلسلة LCho.

اختبار **ADF** للسلسلة **Lcho** ، عدد التأخيرات (**أقل قيمة لـ -AIC**) **P=1**						
(H_0 :C=0)		(H_0 :b=0)		(H_0:ϕ= 0)		
Prob	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	$t_{\hat{\Phi}_1} tab_{5\%}$	$t_{\hat{\Phi}_1} cal$	
-	-	-	-	1.94	1.11	**النموذج(4)**
0.196	1.31	-	-	2.93	1.59	**النموذج(5)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة ببرنامج Eviews

من خلال ملاحظتنا البسيطة لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أنه في كل النماذج لدينا الإحصائية المحسوبة لاختبار ADF أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة لجدول Mackinnon عند مستوى 5%، مما يجعلنا نقبل بأن

السلسلة Lcho غير مستقرة لوجود جذر آحادي لذا وجب إجراء فورقات من الدرجة الأولى لسلسلة البطالة، بُغية معالجة مشكلة الاستقرارية لديها وبعد تطبيق منهج الاستقرارية وجدنا أن هذه السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى(1) **I**.

2- اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة Linf:

بإتباع نفس خطوات دراسة الإستقرارية لسلسلة Lcho ، وذلك بتطبيقها على سلسلة التضخم Linf كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10): قيم معياري Aic,Sc للنموذج 6 للسلسلة Linf حسب قيم[1]

Sc	Aic	P
2.24	**2.08**	**P=1**
2.35	**2.14**	**P=2**
2.38	**2.13**	**P=3**

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

يبدوا جليًا من خلال النتائج المعروضة في الجدول (2-10)، أن درجات التأخر التي تعطي أدنى قيمة لمعياري Akaike و Schwarz هي الدرجة p=1.

الشكل رقم (2-7): تقدير نموذج السادس لاختبار ADF على السلسلة Linf

ADF Test Statistic	-2.379873	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 04/27/15 Time: 12:49
Sample(adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.310427	0.130439	-2.379873	0.0224
D(LINF(-1))	-0.214266	0.155180	-1.380757	0.1754
C	0.879744	0.380745	2.310587	0.0264
@TREND(1970)	-0.012435	0.008856	-1.404106	0.1684

R-squared	0.257078	Mean dependent var	0.005097
Adjusted R-squared	0.198426	S.D. dependent var	0.732408
S.E. of regression	0.655729	Akaike info criterion	2.084256
Sum squared resid	16.33928	Schwarz criterion	2.249748
Log likelihood	-39.76937	F-statistic	4.383131
Durbin-Watson stat	2.011749	Prob(F-statistic)	0.009589

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نستشف النتائج التالية:

- اختبار الفرضية ($H_0:b=0$): إن معامل الاتجاه العام في السلسلة Linf يختلف عن الصفر (prob=0.168>0.05)، وبتالي نقبل الفرضية H_0.

[1] أنظر الملاحق: (6)، (7)، (8)، ص: 88.

- اختبار الفرضية $H_0:\phi = (0)$ لدينا الإحصائية المحسوبة $t_{\hat{\Phi}1}cal = -2.37$ أقل بالقيمة المطلقة من الإحصائية المجدولة $t_{\hat{\Phi}1}tab = -3.51$ عند مستوى معنوية 10%، ومنه نقبل وجود جذر أحادي في السلسلة Linf، وكذلك نقبل بوجوده عند مستوى معنوية 1 % و 5%.

طبقاً لمنهجية ديكي فولر، عندما نقبل الفرضية ($H_0 :b=0$) ونقبل بوجود جذر آحادي؛ فإن السلسلة غير مستقرة و لا تحمل خصائص نموذج TS، ولتأكد من وجود جذر أحادي في السلسلة قمنا بتقدير النموذجين (4) و(5) من أجل P=1 وفقًا لمعياري Aic، Sc.

فكانت النتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11):نتائج اختبار ADF للنماذج (4)،(5) للسلسلة Linf

اختبار**ADF** للسلسلة **Linf**، **عدد التأخيرات (أقل قيمة ل(-AIC) P=1**						
$(H_0 :C=0)$		$(H_0 :b=0)$		$(H_0:\phi= 0)$		
Prob	t_{cal}	*Prob*	t_{cal}	$t_{\hat{\Phi}1}tab_{5\%}$	$t_{\hat{\Phi}1}cal$	
-	-	-	-	1.94	1.11	**النموذج(4)**
0.196	1.31	-	-	2.93	1.59	**النموذج(5)**

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews

من خلال ملاحظتنا البسيطة لبيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أنه في كل النماذج لدينا الإحصائية المحسوبة لاختبار ADF أقل بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة لجدول Mackinnon عند مستوى 5%، مما يجعلنا نقبل بأن السلسلة Linf غير مستقرة لوجود جذر آحادي لذا وجب إجراء فورقات من الدرجة الأولى لسلسلة التضخم وبعد تطبيق منهجية الاستقرارية، وجدنا أن هذه السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن بين البطالة والتضخم

سنقوم باختبار التكامل المتزامن بين متغير البطالة ومتغير التضخم،وكما تحصلنا سابقاً على أن المتغيرات (LCho) و(Linf)، متكاملة من نفس الدرجة الأولى مما يجعل إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات في المدى الطويل، وحتى نتأكد من وجود تكامل متزامن لظاهرتين قمنا باستعمال طريقتا : أنجل وقرا نجر،انطلاقا من النتائج المتحصل عليها سابقاً، نقوم بقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

1- دراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات (Lcho) و(Linf):.

نقوم بتقدير طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الشكل (2-8): يوضح طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 21:25
Sample: 1999 2013
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.796736	1.276093	0.624356	0.5432
GCHO	-41.372136	17.01900	2.430938	0.0303

R-squared	0.312513	Mean dependent var	3.694061
Adjusted R-squared	0.259630	S.D. dependent var	2.052310
S.E. of regression	1.765905	Akaike info criterion	4.098769
Sum squared resid	40.53947	Schwarz criterion	4.193176
Log likelihood	-28.74077	F-statistic	5.909458
Durbin-Watson stat	2.540359	Prob(F-statistic)	0.030278

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

ظهور الإشارة السالبة لمعامل متغيرة معكوس البطالة، وهذا أمر منطقي وفق منحنى فليبس (علاقة عكسية) كما أن معامل التحديد يفسر أن البطالة تشرح التضخم بنسبة 31,25% والباقي تفسره عوامل أخرى نجهلها.

تظهر معلمة الميل B مقبولة إحصائيا حسب اختبار ستودنت- فيشر عند مستوى 5%، أما من خلال إحصاءه DW فتظهر عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، ونستعمل في ذلك اختبار breush-Godfery من أجل اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية،حيث أن احصاءة LM=119.39 وهي أكبر من $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ لنقبل بفرضية العدم عند مستوى 5% (أي عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الثانية).

2- اختبار ديكي- فولر ADF للبواقي *z* :

فإذا كانت بواقي هذا النموذج مستقرة، فنقول أن السلاسل المكونة لهذا النموذج متكاملة ومتزامنة، وللتأكد من استقرارية بواقي (z) هذا النموذج نستعمل اختبار ديكي- فولر ADF ونتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-12): ملخص نتائج اختبار ديكي- فولر ADFل لبواقي z

النموذج(4)		النموذج (5)		النموذج (6)	
$t_{\hat{\Phi}_1}tab$	$t_{\hat{\Phi}_1}cal$	$t_{\hat{\Phi}_1}tab$	$t_{\hat{\Phi}_1}cal$	$t_{\hat{\Phi}_1}tab$	$t_{\hat{\Phi}_1}cal$
-4.98: %1	-4.47	-4.13: %1	-4.63	-4.13: %1	-4.62
-3.78: %5		-3.14: %5		-3.14: %5	
-3.38:%10		-2.71:%10		-2.71:%10	

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة اختبار ADF المحسوبة أكبر من المجدولة عند مستوى معنوية 1%،5%،10%، مما يدل على أن السلسلة البواقي z مستقرة، ومنه بما أن متغيرات النموذج المقدر متكاملة ومتزامنة، بالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب مرحلتي أنجل وقرانجر.

3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة انجل وقر انجر(Engle ,Granger) :

المرحلة الأولى : كما تم تقدير النموذج في المدى القصير وبعد ذلك يتم حساب البواقي، ومنه نستنتج أن البواقي تساوي إلى:

$$z_t=inf-0.79+41.37gcho$$

المرحلة الثانية :

في هذه المرحلة نقوم بتقدير النموذج الديناميكي(ECM) وذلك باستعمال المتغيرات المستقرة إضافة إلى بواقي النموذج المستقرة، ويكتب النموذج بالشكل التالي:

$$\Delta inf = \alpha \Delta gcho + \varphi_1 z_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث : $\varphi_1 < 0$.

وبعد عملية تقدير النموذج الديناميكي تحصلنا علي النتائج التالية:

الشكل رقم (2-9):تقدير النموذج الديناميكي (ECM) للمتغيراتLinf, Lcho

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 04/25/15 Time: 22:07
Sample(adjusted): 2001 2013
Included observations: 13 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GCHO)	3.802880	95.22531	0.039936	0.9689
Z(-1)	0.044864	0.641716	0.069913	0.9455

R-squared	-0.006029	Mean dependent var	0.224194
Adjusted R-squared	-0.097486	S.D. dependent var	2.839153
S.E. of regression	2.974325	Akaike info criterion	5.158550
Sum squared resid	97.31270	Schwarz criterion	5.245465
Log likelihood	-31.53057	Durbin-Watson stat	2.368443

المصدر:من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Eviews

من خلال نتائج النموذج يتضح لنا، بأن السلاسل تكون متكاملة على المدى الطويل، وذلك من خلال الإشارة الموجبة لمعامل البواقي، مما يفسر ذلك بقوة الإرجاع نحو التوازن، أما من الناحية الإحصائية فإن النموذج غير مقبول، ويمكن أن نرجع ذلك:

- صغر حجم العينة 13 مشاهدة.
- طبيعة الاقتصاد الجزائري (اقتصاد ريعي).

خلاصة الفصل

بعد الدراسة النظّرية لمشكلتي البطالة والتضخم التي تطرقنا لها في الفصل الأول، حاولنا في هذا الفصل التطبيقي تشخيص، واقع البطالة والتضخم في اقتصاد الجزائر وذلك من خلال تسليط الضوء على مختلف مراحل تطورها، والوقوف على أهم الأسباب والآثار خلال فترة حاسمة في تاريخ الجزائر (1970-2013)، والتي تتناسب مع فترة المخططات التنموية وبعدها، حيث تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمات اقتصادية وسياسية حادة؛ أدت إلى نشوب اختلالات وتوترات تظّهر جليًا في الارتفاع الصارخ لمعدّلات البطالة والتضخم التي لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل، وما زاد من حدة هذه الظاهرة هو ارتفاع حجم المديونية، وتطبيق برامج صارمة للإصلاح الاقتصادي وقد لمسنا أن مشكلة البطالة في الجزائر كانت لعدة أسباب أهمها عدم التناسق بين الإنتاج والتشغيل والتكوين والحصيلة هو اتساع الفجوة مابين حجم المعروض من قوة العمل؛ وفرص العمل المتاحة ولقد كان لارتفاع أسعار البترول صدى إيجابي في تنفيذ العديد من المخططات والمشاريع، التي أدت لامتصاص قدر كبير من نسب البطالة غير أن النتائج تبقى أقل من التوقعات خصوصاً، في ظّل الهشاشة التي يتميز بها اقتصاد الجزائر خاصة في حالة ما إذا، شهدت السوق العالمية للبترول تقلباً جديداً، كما كان للتقلبات التي طرأت على مستوى المداخل والإنفاق سبباً في توليد الضغوط التضّخمية في بلادنا بفعل ضيق، القاعدة الإنتاجية ومحدودية العرض الكلي من المنتجات المختلفة والتي تبرز سبباً رئيسياً لمشكلة التضخم؛ ومع تطبيق برامج الإصلاح سنة 1994 سجلت الجزائر انطلاقة قوية حيث أدخلت الحكومة عدة إجراءات وتعديلات، مالية ونقدية متشددة هذه الانطلاقة الجديدة سمحت بتقليص معدلات التضخم.

كما بينت نتائج تقدير علاقة فليبس باستعمال معطيات جزائرية، خلال الفترة (1970-2013) فشل هذه العلاقة في شكلها التقليدي، حيث وجدنا علاقة طردية ويرجع ذلك لظروف الصعبة التي عاشها الاقتصاد الجزائري.

أما الفترة (1990-2013) فقد أعطت أحسن تمثيل لعلاقة فليبس، وذلك بوجد علاقة عكسية بين كل من معدلي البطالة والتضخم، وهي فترة تواكب فيها تطبيق برامج صندوق النقد الدولي والتحول نحو اقتصاد السوق.
ووفقا للنموذج المقدر في هذه الفترة فإنه يمكن القول إذا كانت البطالة تتراوح حوالي 10% فإن التضخم يصبح بمعدل 3,43 %

أما عن اختبار التكامل المتزامن بين متغيري البطالة والتضخم في الأجل الطويل، فقد أعطت النتائج أنه يوجد تكامل بين المتغيرات، لكن النموذج غير مقبول إحصائيًا وهذا راجع لعدة عوامل أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري، فهو اقتصاد ريعي.

الخاتمـــــــــــــة

الخـاتمة:

تتصدر البطالة والتضخم المشاكل الرئيسية التي تواجه الجزائر، وكثير من الدول النّامية وذلك لارتفاع معدّلاتها وأثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي الوقت الحالي أصبحت مشكلة البطالة والتضخم تدق ناقوس الخطر، باعتبارها من القضايا الملحة والحاسمة، التي لا تقبل بأي حال من الأحول التأخر أو التأجيل، لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية خطيرة وأثار مدمرة على كيان الأسرة والمجتمع والاقتصاد ككل.

لقد استّهدفت الدّراسة استعراضاً تحليلياً لأهم تطورات البطالة والتضخم وتقدير العلاقة بينهما وفقاً لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، وهي فترة ليست بوجيزة بالنظر إلى الكّم الهائل من التغيّرات، والأحداث التي عاشها الاقتصاد الجزائري بدءاً من مرحلة التخطيط مروراً بمرحلة الإصلاح العميق ثم الخضوع لآليات اقتصاد السوق، وعليه فهل يطابق منحنى فليبس مع واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2013).

بعد دراستنا وتحليلنا لواقع البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

1- نتائج واختبار الفرضيات:

من خلال ما تقدم في البحث استطعنا اختبار الفرضيات ويتضح على النحو التالي:

بالنسبة للفرضية الأولى: من خلال الدراسة التحليلية لواقع البطالة في الجزائر وجدنا أن من أهم أسبابها عدم التوافق بين مخرجات التكوين والجامعات واحتياجات التشّغيل، كما كان للأزمة السياسية التي مرت بها البلاد منذ بداية التسّعينيات أثراً كبيراً في ارتفاع معدّل البطالة بشكلٍ مرعب، كل هذه الظروف والاختلالات الصعبة انعكست سلباً على الاقتصاد الجزائري، كارتفاع معدلات التضخم، الفقر، وغيرها من الآثار السيئة، وهذا يعني أن الفرضية الأولى المقترحة في المقدمة صحيحة .

بالنسبة للفرضية الثانية: عانى الاقتصاد الجزائري من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل تمثلت في كون الإصدار النقدي في الجزائر أكبر من الزيادة في الإنتاج، وهذا ماسبب ضغوطاً تضخمية وعليه يمكننا القول بأن الفرضية الثانية صحيحة.

بالنسبة للفرضية الثالثة: في إطار العلاقة بين البطالة والتضخم لم يستطيع منحنى فليبس التقليدي (البسيط) تفسير ظاهرة الرّكود التضخمي، وأظهرت العلاقة طردية بينهما في الأجل الطويل وهو الأمر الذي ينفي صحة الفرضية الثالثة.

بالنسبة للفرضية الرابعة: بينت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة فليبس، بناءاً على بيانات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة محل الدراسة وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيري البطالة والتضخم في الأجل الطويل لكن رغم

ذلك فإن النموذج غير مقبول إحصائياً ولا يمكن التنبؤ به وهذا راجع لعدة عوامل أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري فهو اقتصاد ريعي وعليه فإن الفرضية الرابعة لم تحقق بشكل واضح وهذا ما أثبتته الدراسة الميدانية .

2- نتائج الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- في إطار العلاقة بين البطالة والتضخم، لم يستطع منحنى فليبس التقليدي تفسير ظاهرة الركود التضخمي التي ضربت العالم الاقتصادي في نهاية السّتينيات، تلك الظّاهرة التي نفت وجود العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم، وأظهرت العلاقة الطردية بينهما.
- عند دراستنا لواقع البطالة والتضخم في الجزائر، تمخضّ تحليلنا للظّاهرة عن ارتفاع معدّلات البطالة والتضخم إلى مستويات عالية لم يعرفها الاقتصاد الجزائري من قبل وهذا بسبب الارتفاع الكبير للمديونية الخارجية وتطبيق برامج صارمة للإصلاح الاقتصادي، والاعتماد الكبير على الجباية البترولية لتمويل ميزانيتها والذي يتميز بعدم استقرار يته بالإضافة لسياسة التنموية المتبعة.
- انهيار أسعار البترول سنة 1986 أثر بوضوح على الموارد المالية، حيث انخفضت إيرادات الخزينة العمومية وتفاقمت الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفعت نسبة السيولة (التضخم)، وكان ذلك راجع للجوء المفرط إلى تغطية العجز، في الميزانية العمومية بالإصدار النقدي بحيث توفرت كتلة نقدية كبيرة دون أن يقابلها إنتاج حقيقي .
- اعتماد الدولة في تمويل البرامج التنموية على مصدر وحيد هو عائدات قطاع النفط، مما يجعل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية معرضة لتقلبات سعر برميل النفط.
- كانت المعاناة الحقيقية للاقتصاد الجزائري من خلال غياب العنصر البشري اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، كنتيجة لعدم التخطيط السّليم للتعليم والتكوين ونقص اليد العاملة الماهرة بشكل حاد واعتماده على اليد العاملة المتدنية، ومن ثمّ عدم توفير القاعدة التكنولوجية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية.
- بينت نتائج الاختبار الإحصائي لعلاقة منحنى فليبس في الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2013)، نتائج متعارضة مع المنطلقات النظّرية لمنحنى فليبس؛ فقد أظهرت البيانات أن هناك علاقة طردية بين تضخم الأسعار وتغيرات معدّل البطالة وهذا راجع إلى التقلبات والصدمات والتحولات التي عاشها الاقتصاد الجزائري.
- ثم تحولت إلى علاقة عكسية في الفترة (1990-2013) وهي أحسن فترة يوافق فيها منحنى فليبس لاقتصاد الجزائري من الناحية النظّرية والتطبيقية أيضاً، وهي الفترة التي تواكب تطبيق برامج صندوق النقد الدولي

والتحـول نحـو اقتصـاد السـوق ووفقـاً لهـذا النمـوذج فإنـه إذا أرادت الحكومـة تخفـيض معـدل التضـخم إلى 1,96% فإن البطالة ترتفع إلى حدود 15%، وإذا كان معدل البطالة حوالي 10% فإن التضخم يصبح 3,34%.

- عند اختبار التكامل المتزامن لمتغيري البطالة والتضخم في الأجل الطويل وجدنا استمرار العلاقة العكسية للمتغيرين في الأجل الطويل لكن النموذج ضعيف ولا يمكن التنبؤ به مستقبلاً، وهذا راجع لأن اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي.

3- التوصيات والاقتراحات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنتها مختلف فصول وأجزاء البحث، استخلصنا أنه يمكن القول بأن الاقتصاد الجزائري، يعاني جملة من التناقضات الهيكلية فمن جهة هناك وفرة في الموارد الإنتاجية إلا أنه في المقابل نجد هناك أزمة اقتصادية واجتماعية، متمثلة في تفاقم مشكلتي البطالة والتضخم، وفي ظّل الظروف الراهنة والتحولات الصعبة نجد إن تنمية الاقتصاد الجزائري أمام مجموعة من التحديات « تحدي خاص بتسيير إيرادات قطاع المحروقات ومشتقاته بعقلانية، بهدف التقليل من آثار تقلبات سعر البترول في الأسواق العالمية، تحدي خاص بنقل الاقتصاد الجزائري من بنية أحادية معتمدة على صادرات المحروقات إلى تنويع هذه البنية بما يضمن تنويع بنية التجارة الخارجية، فالجزائر بموقعها الجغرافي لديها إمكانيات كبيرة لتحقيق نمو سريع ودائم خارج قطاع المحروقات، تحدي خاص بتحسين القدرة التنظيمية لضمان تقديم خدمات عامة جيدة النوعية في مختلف القطاعات، التعليم والصحة والقضاء والإدارة وغيرها من القطاعات بما يضمن رفاهية المواطن الجزائري » وبهذا الشأن فقد قدمت اقتراحات وتوصيات وذلك من أجل التخفيف من خطورة الظاهرة ومن ثم تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، باعتباره أساساً لتحقيق التنمية الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي وهذا من خلال:

- ينبغي للجزائر أن تبني نظامها السياسي الديمقراطي، كي تحقق أهدافها التنموية على المستويين الداخلي والخارجي، أما على المستوى الداخلي فالنظام السياسي الديمقراطي سوف يضمن استقرار كيان الدولة، وهذه مسألة جوهرية بالنسبة لتفعيل الاستثمار المباشر، أما على المستوى الخارجي فعامل الاستقرار السياسي سوف يصنف الجزائر واقتصادها ضمن مجموعة البلدان الأقل خطراً على الاستثمار الأجنبي .
- إرساء قواعد الحرية الاقتصادية، في إطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق إنشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية، تمكن الدولة من تشكيل حكومة أو سلطة تنفيذية قادرة على حسن التصرف، بما يضمن تحريك اقتصاد السوق ودعم عملية الانتعاش الاقتصاد وتحقيق النمو والرفاهية.
- إرساء قواعد التنمية بمفهومها الواسع وبأبعادها المختلفة، وذلك بالاعتماد على الاستثمارات المنتجة، أي التوسع في بناء الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وبالتالي ضمان تحقيق التوازن في متغيرات الاقتصاد الكلي.

- أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار، جميع البحوث العلمية وتجعلها حيز التطبيق وذلك من أجل الاستفادة منها كي لا تبقى حبر على ورق.
- إعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية، وتكوين إطارات ورفع مستوى اليد العاملة الماهرة الجزائرية.
- استمرار البحث عن سياسة بمنهجية علمية محكمة تستهدف التخفيف من حدة البطالة وإيجاد مناصب شغلٍ من جهة ومن جهةٍ أخرى محاربة التضخم.
- تطوير نظام الإعلام الاقتصادي عن طريق إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية بكثير من الدقة.
- التأكد من إبقاء الاعتماد على الوسائل التمويلية الحقيقية، والتخلي عن التمويل التضخمي بالإصدار النقدي.
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية، بما يلخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، وأخذ نتائجها بمجمل الجد كي لا تبقى حبر على الورق.
- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وبتفعيل الاقتصاد الوطني حتى تكون له أثار إيجابية في تحريك النمو الاقتصادي وبالتالي إنشاء مناصب شغل.
- السعي وراء الاستقرار الأمني وهذا بتوفير، مناخ استثماري ملائم لجلب الاستثمار الأجنبي وتحريك دواليب الاقتصاد الوطني.
- ضرورة إصلاح النظام التعليمي، والاهتمام أكثر بالجانب التعليمي من خلال تحسينه وتطويره وفقاً لاحتياجات السوق.
- الاهتمام والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ما يلخص سوق العمل وذلك بعد تكييفها حسب مقاسات الاقتصاد الوطني.
- ضرورة محاربة الانعكاسات الخطيرة لظاهرة التضخم، على المجتمع الجزائري ومحاولة قدر الإمكان إدماج وإيجاد تقارب بين مختلف الطبقات المكونة للمجتمع، والقضاء على مظاهر الفساد الإداري، الرشوة والمحسوبية.

4- آفاق البحث:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث، بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث، نقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنتاجية والأجور وأثرها على الاقتصاد الجزائري ؟
- هل يكفي التحكّم في معدّلات البطالة للحكم على سلامة الأداء الاقتصادي الجزائري ؟
- اقتراح نموذج عام للمسار التنموي الذي يضمن، التحكم في معدلات البطالة والتضخم في أن واحد في اقتصاد الجزائري.
- كما أقترح للدراسات المستقبلية تقدير ظاهرتي البطالة والتضخم وفق نموذج السلاسل الزمنية STAR.

قائمـــــــة المراجـــــع

أولا- المراجع اللغة بالعربية :

① الكتب:

1. إبراهيم لطفي عوض، **ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري–دراسة تحليله–**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة،جامعة الزقازيق، مصر.

2. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة والدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2000.

3. احمد رضوان نعمة الله، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

4. أحمد زهير شامية،" **النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، الأردن، 1993 .

5. أحمد مجدي حجازي، **العولمة بين التفكيك وإعادة التركيب–دراسات في تحديات النظام العالمي الجديد–** الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.

6. أحمد محمد أحمد أبو طه،**التضخم النقدي–أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين–**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2012.

7. أسامة البشير الدباغ، **البطالة والتضخم –المقولات النظرية والمناهج السياسية الاقتصادية–**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007.

8. أسامة كامل، عبد الغني حامد، **النقود والبنوك**، مؤسسة الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.

9. إسماعيل هاشم محمد، **النقود والبنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر،2005.

10. أكرم حداد ، مشهور هذلول، **النقود والمصارف–مدخل تحليلي ونظري–**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 2، 2008.

11. أيوب أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2014.

12. برينية واسيمون، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، دار الكتاب للنشر والتوزيع، لبنان، طبعة 1، 1989 .

13.بلعزوز بن علي،" **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر،طبعة 1، 2006.

14. جمال بن عباس، **السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي – دراسة مقارنة الجزائر –**، الدار الخلدونية، 2006.

15. حربي عريقات، إسماعيل عبد الرحمان، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 3، 1999.

16. حسام داود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، طبعة 3، 2005.

17. حسن أبو زيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000.

18. حمدي احمد العناني، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، طبعة 1، 1995.

19. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 10، 2009.

20. خالد واصف، احمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1، 1999.

21. راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،(2000- 2001).

22. رجاء الربيعي، **دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2013.

23. رفاه شهاب الحمداني، **نظرية الاقتصاد الكلي–مقدمة رياضية–**،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

24. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1997.

25. زكرياء مسعودي، **واقع سياسة التشغيل من خلال الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر خلال (1990-2010)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، (2011 -2012).

26. سعدون بوكبوس، **محاولتين من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)**، دار الكتاب الحديث، طبعة 1، القاهرة، مصر، 2013.

27. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد النقدي المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، طبعة 1، 2005.

28. شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ج2، دار الغرب للنشر والتوزيع، طبعة 2، دون سنة نشر.

29. شيحة مصطفى رشدي، **الاقتصاد النقدي المصرفي**، دار الجامعة، بيروت، لبنان، 1981.

30. صبحي تادرس قرصية، **النقود والبنوك**، دار النهضة العربية، لبنان، 1984.

31. ضياء مجيد الموسوي، **النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

32. طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 2004.

33. عبد الحميد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1999.

34. عبد الرحمان إسماعيل، عريقات حربي، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 1999 .

35. عبد الرحمان يسري احمد، **النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، طبعة 2، 2004.

36. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الإسكندرية، مصر، 1997.

37. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسي، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2004.

38. عبد الناصر العبادي ، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2000.

39. عبد الوهاب أمين، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

40. علي عبد الوهاب أب نجا، **البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

41. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 2006 .

42. فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

43. قدي عبد المجيد، **مدخل السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييميه)**، ديوان الطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

44. مجدي عبد الفاتح سليمان، **علاج التضخم الركودي في الاقتصاد الإسلامي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

45. مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.

46. مجيد علي حسن، عفاف عبد الجبار، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، طبعة 1، 1999.

47. محمد حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، طبعة 1، 2007.

48. محمد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

49. محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984.

50. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

51. محمد علي الليثي وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 1997.

52. محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

53. مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2007.

54. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي سياسة التشغيل– التجربة الجزائرية–** دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

55. مروان السمان محمد وآخرون، **مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي والجزئي**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

56. مروان عطوان، **مقاييس اقتصادية– النظرية النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، الجزائر، 1989.

57. مفيد عبد اللاوي،" **محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية**"، مطبعة مزوار للطباعة والنشر، ساحة السوق، الوادي، الجزائر، مارس ،2007.

58. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر–** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.

59. ناظم محمد الشمري، **النقود والمصارف**، مدرسة الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، العراق، 1995.

60. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 1999.

61. نبيل الروبي، **التضخم في اقتصاديات الدول المتخلفة** ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، بيروت، الأردن،دط.

62. نزار سعد الدين عيسى، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، طبعة 1، 2007.

63. وضاح نجيب رجب، **التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 1، 2011.

② الرسائل والأطروحات الجامعية:

64. أحمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية حالة الجمهورية اليمنية خلال الفترة(1990-2003)**، رسالة ماجيستر في علوم التسيير غير منشورة، جامعة الجزائر، (2000 -2005).

65. بلجيلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من شركات المسعرة في بورصة عمان للفترة (1996-2006)**، مذكرة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ،قسنطينة، الجزائر، (2009- 2010).

66. بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازن في الجزائر الفترة (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم

67. بن يخلف كمال، **السياسات النقدية والمالية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006-2007).

68. بوحفص حاكمي، **السياسات الاقتصادية في الجزائر من منظور الإصلاحات الكلية–التمويل والتنمية–** كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، وهران،الجزائر،(1998-1999).

التسيير،تلمسان، الجزائر، (2012-2013).

69. الجيلاني شرفي، **دراسة قياسية لمحددات مدة البطالة عند خريجي الجامعات مع الكشف عن خاصية عدم التجانس غير المشاهد** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، (2006–2007).

70. حمادي خديجة، **علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة (1970-2005) دراسة قياسية اقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (2008-2009)

71. حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ 1994**، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، الجزائر،(2006-2007).

72. دحماني محمد اديوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر–محاولة تحليل–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2012-2013).

73. شباح رشيد، **ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، **(2011-2012).**

74. شليق عبد الجليل،تقييم فعالية السياسة المالية في ضبط الاختلالات الاقتصادية –العجز الموازي،التضخم–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2009).

75. صغيري فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة(1970-2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2007–2008).

76. فريد بختي، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة البطالة في الجزائر باستعمال تقنية نماذج تصحيح الخطأ**، رسالة ماجستير INPS، الجزائر، 2005.

77. كامل كاظم علاوي، محمد غالي راهي، **تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والتغيرات الاقتصادية العراق خلال الفترة (1974،2010)**، جامعة الكوفة،كلية الإدارة والاقتصاد.

78. كمال عياشي، **التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد–مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية–** كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2005.

79. هلال عبد السلام، **دراسة تحليلية وتنبؤية على المدى القصير لحالة التضخم في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر،(2006-2007).

80. يحيات مليكة، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة(1970–2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006–2007).

③ **المجلات والدوريات:**

81. أحمد حسين الهيتي، **آوس فخر الدين أيوب، دور السياسة النقدية والمالية في النمو الاقتصادي،** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الأنبار المجلد 4 العدد 8، 2012.

82. أزاد أحمد سعدون الدوسكي، وآخرون، **أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2010)**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت، المجلد 07، العدد 23، 2011.

83. دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970-2008)، مجلة الباحث العدد 10،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، الجزائر، 2012.

84. **الداوي الداوي الشيخ، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلة 10، العدد الثاني، 2009.

85. ذو النون محمد حامد عثمان، **اثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات الأجور دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2010)**، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد 8، سبتمبر 2013.

86. فلاح خلف الربيعي، تفسير ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، أعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية حول التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، العدد الثالث، تشرين الأول، 2006.

87. **مجلة Strategica**، العدد 1، أكتوبر، 2005.

88. مجلة التدريب والتقنية، **خبراء يحذرون من مخاطر البطالة العربية**، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، العدد 78، 2005.

89. نبيل مهدي الجنابي، جنان سليم هلال، **أطروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فليبس**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2010.

④ **التقارير**:

90. **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 1995.

91. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة العادية، 25 ديسمبر، 2004.

92. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي لجنة علاقات العمل**، الدورة العامة العاشرة، أفريل، 1998.

93. التقارير السنوية لبنك الجزائر (1999-2009).

94. معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية 2014.

⑤ **المؤتمرات والملتقيات**:

95. احمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر(1973-2008)**، مداخلة بعنوان دور الدولة في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة أيام 15،16،نوفمبر 2011..

96. براق محمد، **إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان أسباب انتشار البطالة، وإجراءات مواجهتها في الجزائر أيام 15،16، نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر.

97. بن دعاس زهير، كتاف شافية، **سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية حالة الجزائر (2001-2014)** ، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج

الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، سطيف، الجزائر، 2013.

98. بن عامر نبيل، **تقييم فعالية البرامج الاستثمارية في خلق ديناميكية سوق العمل للاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية للفترة 2000-2011-**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.

99. سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2001-2014)**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها في التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

100. لعراف فايزة، سعودي نجوى، **دراسة قياسية لمنحنى فليبس في الجزائر خلال الفترة(2003-2011)** مداخلة تدخل ضمن الملتقي العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، ، 15 ، 16 نوفمبر 2011.

101. هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، **السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية،** مداخلة تدخل ضمن الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، يومي 23 ،24 فيفري 2014.

⑥ المواقع الإلكترونية

102. إبـــراهيم القصـــاب، **المنبـــر الـــديمقراطي التقـــدمي**، البحـــرين، 2007/03/05 www.almenber.com/articles.asp

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية

① الكتب:

103. Edmund.S.phelps, **phillips curves, expectations of inflation and optional employment over time**, economic Issue 135,1979.

104. Gail Makinen , **inflation : causes, costs,and current, states, reporter for congress**, the library of congress, 2003.. melfarb Célia, " Libéralisme et Huperinflation" in (Revue Tiers-monde N°129, 1992).

105. Guy Melard**, Methodes de Prevision a court TERME** , EDITION ELLIPSES, BRUXELLES , Belgique , 1990.

106. Jean - Marie le page, jean didier le caillion, christian ottavy**, macroéconomie équilibre et politique économique**, , paris, 1993.

107. Lubrano.M,Racine unitaire et cointegration, **polycopie de cours d'éconemétrie**, université d'Alx Marseille III , 1993.

108. Phillips-Perron, **testing For à Unit roots in time series Regerssion**, vol.75, 1986.

109. Régis Bourbonnais Michel Terraza**, Analyse des servies temporelles en économie** , 1ere édition Presse Universitaires de France, 1988.

110. Richard.G.Lpsey(1960) , **the relation between unemployement and the rate of change of Money wage rate in the united kingdom, (1826,1957),**further analysis, Economica.

111. Silem et PM Perrat**, pour quoi l'inflation ?**, SCADEL, 1982**.**

الملاحـــــــــق

الملحق رقم (1): تطور معدلات البطالة والتضخم خلال الفترة (1970-2013)

السنة	التضخم	البطالة
1970	6.599999999	22,40000
1971	2.626641651	24,20000
1972	3.65630713	24,80000
1973	6.172839506	20,00000
1974	4.699612403	22,70000
1975	8.230316653	21,00000
1976	9.430735402	21,60000
1977	11.98928332	21,60000
1978	17.52392345	11,20000
1979	11.34860051	11,10000
1980	9.517824498	12,00000
1981	14.65484264	13,20000
1982	6.54250963	16,30000
1983	5.96716393	13,10000
1984	8.116397955	8,700000
1985	10.48228704	9,700000
1986	12.37160917	11,40000
1987	7.441260913	21,40000
1988	5.911544964	20,50000
1989	9.304361258	18,10000
1990	16.65253439	19,70000
1991	25.88638693	20.60000038
1992	31.66966191	23
1993	20.54032612	23.20000076
1994	29.04765612	24.39999962
1995	29.77962649	27.89999962
1996	18.67907586	28.89999962
1997	5.733522754	25.39999962
1998	4.950161638	25.79999924
1999	2.645511134	25.5
2000	0.339163189	29.79999924
2001	4.225988349	27.29999924
2002	1.418301923	25.89999962
2003	4.268953958	23.70000076
2004	3.961800303	20.10000038
2005	1.382446567	15.30000019
2006	2.314524087	12.30000019
2007	3.673827269	13.80000019
2008	4.862990528	11.30000019
2009	5.734333414	10.19999981
2010	3.913043478	10
2011	4.521764663	9.899999619
2012	8.894585294	9.800000191
2013	3.253684177	9.8

المصدر: معطيات البنك الدولي، النسخة الثانية، 2014.

الملحق رقم (2) : نتائج تقدير علاقة البطالة والتضخم في الجزائر الفترة (1990-2013)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 04/20/15 Time: 13:25
Sample: 1999 2013
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.796736	1.276093	0.624356	0.5432
GCHO	- 41.372136	17.0190028	2.430938	0.0303

R-squared	0.312513	Mean dependent var	3.694061
Adjusted R-squared	0.259630	S.D. dependent var	2.052310
S.E. of regression	1.765905	Akaike info criterion	4.098769
Sum squared resid	40.53947	Schwarz criterion	4.193176
Log likelihood	-28.74077	F-statistic	5.909458
Durbin-Watson stat	2.540359	Prob(F-statistic)	0.030278

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (3): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=1)

ADF Test Statistic	-1.754113	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHO)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:26
Sample(adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.147135	0.083880	-1.754113	0.0875
D(LCHO(-1))	0.186262	0.162411	1.146856	0.2586
C	0.431758	0.256115	1.685798	0.1000
@TREND(1970)	-0.001250	0.002466	-0.506905	0.6152

R-squared	0.086869	Mean dependent var	-0.021523
Adjusted R-squared	0.014780	S.D. dependent var	0.192924
S.E. of regression	0.191493	Akaike info criterion	-0.377540
Sum squared resid	1.393441	Schwarz criterion	-0.212048
Log likelihood	11.92834	F-statistic	1.205021
Durbin-Watson stat	1.980624	Prob(F-statistic)	0.321036

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (4): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=2)

ADF Test Statistic	-1.490099	1% Critical Value*	-4.1958
		5% Critical Value	-3.5217
		10% Critical Value	-3.1914

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHO)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:27
Sample(adjusted): 1973 2013
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.136959	0.091913	-1.490099	0.1449
D(LCHO(-1))	0.184451	0.166451	1.108143	0.2751
D(LCHO(-2))	-0.065138	0.170158	-0.382808	0.7041
C	0.397153	0.277884	1.429207	0.1616
@TREND(1970)	-0.001120	0.002610	-0.429196	0.6703

R-squared	0.091072	Mean dependent var	-0.022645
Adjusted R-squared	-0.009920	S.D. dependent var	0.195182
S.E. of regression	0.196147	Akaike info criterion	-0.306051
Sum squared resid	1.385057	Schwarz criterion	-0.097079
Log likelihood	11.27405	F-statistic	0.901771
Durbin-Watson stat	1.974967	Prob(F-statistic)	0.473174

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (5): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LCho، (P=3)

ADF Test Statistic	-1.124859	1% Critical Value*	-4.2023
		5% Critical Value	-3.5247
		10% Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LCHO)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:29
Sample(adjusted): 1974 2013
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCHO(-1)	-0.112040	0.099604	-1.124859	0.2685
D(LCHO(-1))	0.161997	0.174327	0.929270	0.3593
D(LCHO(-2))	-0.063083	0.172539	-0.365617	0.7169
D(LCHO(-3))	-0.081270	0.174128	-0.466724	0.6437
C	0.345245	0.297575	1.160197	0.2541
@TREND(1970)	-0.001842	0.002744	-0.671277	0.5066

R-squared	0.095108	Mean dependent var	-0.017834
Adjusted R-squared	-0.037964	S.D. dependent var	0.195190
S.E. of regression	0.198861	Akaike info criterion	-0.254945
Sum squared resid	1.344548	Schwarz criterion	-0.001613
Log likelihood	11.09889	F-statistic	0.714710
Durbin-Watson stat	1.946508	Prob(F-statistic)	0.616718

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (6): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LInf، (P=1)

ADF Test Statistic	-2.379873	1% Critical Value*	-4.1896
		5% Critical Value	-3.5189
		10% Critical Value	-3.1898

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:34
Sample(adjusted): 1972 2013
Included observations: 42 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.310427	0.130439	-2.379873	0.0224
D(LINF(-1))	-0.214266	0.155180	-1.380757	0.1754
C	0.879744	0.380745	2.310587	0.0264
@TREND(1970)	-0.012435	0.008856	-1.404106	0.1684

R-squared	0.257078	Mean dependent var	0.005097
Adjusted R-squared	0.198426	S.D. dependent var	0.732408
S.E. of regression	0.655729	Akaike info criterion	2.084256
Sum squared resid	16.33928	Schwarz criterion	2.249748
Log likelihood	-39.76937	F-statistic	4.383131
Durbin-Watson stat	2.011749	Prob(F-statistic)	0.009589

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (7): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LInf ، (P=2)

ADF Test Statistic	-2.399741	1% Critical Value*	-4.1958
		5% Critical Value	-3.5217
		10% Critical Value	-3.1914

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:35
Sample(adjusted): 1973 2013
Included observations: 41 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.342201	0.142599	-2.399741	0.0217
D(LINF(-1))	-0.202535	0.177296	-1.142356	0.2608
D(LINF(-2))	0.048310	0.162470	0.297350	0.7679
C	1.004726	0.424019	2.369529	0.0233
@TREND(1970)	-0.014746	0.009550	-1.543997	0.1313

R-squared	0.264928	Mean dependent var	-0.002846
Adjusted R-squared	0.183253	S.D. dependent var	0.739673
S.E. of regression	0.668472	Akaike info criterion	2.146206
Sum squared resid	16.08679	Schwarz criterion	2.355178
Log likelihood	-38.99721	F-statistic	3.243695
Durbin-Watson stat	2.005650	Prob(F-statistic)	0.022647

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews

الملحق رقم (8): اختبار الجذر الأحادي بالنسبة للسلسلة LInf،(P=3)

ADF Test Statistic	-2.772153	1% Critical Value*	-4.2023
		5% Critical Value	-3.5247
		10% Critical Value	-3.1931

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/04/15 Time: 12:36
Sample(adjusted): 1974 2013
Included observations: 40 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.418015	0.150791	-2.772153	0.0090
D(LINF(-1))	-0.141546	0.178329	-0.793733	0.4329
D(LINF(-2))	0.191919	0.178171	1.077159	0.2890
D(LINF(-3))	0.292041	0.160281	1.822053	0.0773
C	1.161611	0.457758	2.537610	0.0159
@TREND(1970)	-0.015234	0.010002	-1.523090	0.1370

R-squared	0.322229	Mean dependent var	-0.016009
Adjusted R-squared	0.222557	S.D. dependent var	0.744216
S.E. of regression	0.656196	Akaike info criterion	2.132765
Sum squared resid	14.64015	Schwarz criterion	2.386097
Log likelihood	-36.65531	F-statistic	3.232892
Durbin-Watson stat	1.934880	Prob(F-statistic)	0.017075

المصدر:من إعداد الطالبة باستعمال برنامج EViews